الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية — تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
11 رجب 1437
18 أبريل 2016
العدد 826

الغانم يعزي نظيره الياباني بضحايا الزلزال

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقية الى نظيره الياباني تادامورى اوشيما عبر فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة بضحايا الزلزال الذي ضرب مناطق بجنوب غرب اليابان وأسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

مجلس الوزراء: محاسبة كل من يتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والإضرار الجسيم بمصالحها

دعوات نيابية لمناقشة إضراب القطاع النفطي في جلسة خاصة

البترول تثني على جهود المخلصين من أبناء القطاع الذين غلبوا المصلحة العليا للدولة

بين مؤيد ومعارض تفاعل عدد من النواب مع أزمة إضراب القطاع النفطي أمس محذرين من أن سياسة التحدي من الطرفين لن تصب في مصلحة الكويت داعين إلى توافق بين الحكومة والمضربين لإيجاد حل مرض دون المساس بالمصالح العليا للبلد وتكبيدها خسائر باهظة من خلال فتح باب الحوار والمفاوضات بين الطرفين.

ودعا النواب إلى تدخل مجلس الأمة والتحرك لحل هذه الأزمة عبر عقد جلسة خاصة للوقوف على هذه الأزمة التي لها ارتدادات كارثية على الوضع الاقتصادي.

وأعلنوا عزمهم تقديم طلب نيابي خلال الاسبوع الجاري لعقد جلسة خاصة لمناقشة إضراب القطاع النفطي كاشفين عن طرح مبادرة من اربع نقاط للخروج من هذه الأزمة.

ومن جهته اعتبر مجلس الوزراء أن الاضراب خروج وانتهاك صريح لأحكام القانون لا مجال للقبول به او التساهل ازاءه بأي حال من الاحوال ويستوجب اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بشأنه لينال كل مقصر جزاءه وفقا لأحكام القانون حفاظا على المصالح العليا للبلاد.

ورفض مجلس الوزراء تعريض مصالح البلاد للضرر والمساس بالمرافق الحيوية بها في سبيل مصالح خاصة او مطالبات فئوية وقرر تكليف الجهات المعنية بمباشرة الاجراءات القانونية المناسبة لمواجهة الممارسات المرفوضة ومحاسبة كل من يتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والاضرار الجسيمة بمصالحها.

جانب من اضراب عمال القطاع النفطي أمس

.. وجانب من اجتماع عمال شركة نفط الكويت لتسيير خطة العمل أمس

وكلف مؤسسة البترول الكويتية اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتوفير العمالة الضرورية لتسيير العمل في مرافقها وتشغيل الانتاج والوفاء بالالتزامات المحلية والدولية من المنتجات البترولية وحث جميع العاملين في القطاع النفطي على ضرورة تجسيد روح المسؤولية والتضحية والتعامل الايجابي المسؤول في تغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة وهو ما عهد دائما في ابناء الكويت الاوفياء.

إلى ذلك اكد المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد أن القطاع لايزال يعمل وفق معدلاته الطبيعية بتزويد الناقلات من النفط الخام والمنتجات البترولية مما يؤكد أن مؤسسة البترول الكويتية قادرة على الإيفاء بمتطلبات السوق العالمي.

وأثنى الخالد على الجهود المبذولة في إدارة الأزمة واحتواء تبعياتها الأمر الذي لم يؤثر سلبا على طبيعة الحياة اليومية في دولة الكويت لافتا إلى جهود المخلصين من أبناء القطاع النفطي الذين مازالوا على رأس عملهم والذين غلبوا المصلحة العليا للدولة إلى جانب قدامى العاملين في القطاع.

وكان اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيميايات قد نفذ اضرابا امس قدم فيه مطالب العاملين في القطاع، في وقت فعلت مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها خطة الطوارئ الخاصة بالقطاع النفطي بعد أن بدأ الإضراب.

تفاصيل (ص 07-09)

الانتهاء من إجراءات التأمين الصحي للمتقاعدين الأسبوع الجاري

كشف رئيس لجنة الأولويات النائب د. يوسف الزلزلة عن اتفاق بين وزارة الصحة وديوان المحاسبة فيما يتعلق بتنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين بعد أن كان الديوان قد بين أن جزءا من موازنة التأمين الصحي لم يتم توفيرها.

وقال الزلزلة في تصريح عقب اجتماع اللجنة أو وزارة المالية قدمت حلا بأن يقدم وزير الصحة د. علي العبيدي كتابا إلى الوزارة يؤكد فيه الالتزام بتوفير الميزانية اللازمة لتطبيق القانون حتى لو تأخر تنفيذ موازنة 2016/2017.

وأشار الزلزلة إلى أنه تم أخذ موافقة ديوان المحاسبة على هذا الحل وتمنى الزلزلة الانتهاء منه خلال الاسبوع الجاري تمهيدا للتعاقد مع الشركة المختصة المناط بها هذا القانون واعطاء المتقاعدين حقهم.

تفاصيل (ص05)

د. يوسف الزلزلة

أغلبية خاصة لتمرير قانون «التحقيقات»

ناقشت اللجنة التشريعية المرسوم رقم 91 لسنة 2016 برد الاقتراح بقانون في شأن تعديل احكام القانون رقم 53 لسنة 2001 المتعلق بالادارة العامة للتحقيقات.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد القضيبي ان القانون يحتاج الى اغلبية خاصة 42 صوتا لتمريره في دور الانعقاد الحالي.

تفاصيل (ص04)

المشاورات اليمنية تنطلق على أرض الكويت اليوم

تنطلق اليوم مشاورات السلام بين الأطراف اليمنية التي تستضيفها دولة الكويت بعد ان أخذت الأزمة اليمنية والاوضاع المتردية الناجمة عنها حيزا كبيرا من اهتماماتها خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وسيشارك في الجولة الثالثة من المشاورات أطراف النزاع اليمني تحت اشراف مبعوث الامم المتحدة لليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد للبحث في آليات تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالشأن اليمني.

في غضون ذلك أعرب عضو البرلمان العربي النائب محمد الحويلة أهمية استضافة الكويت المفاوضات اليمنية معربا عن أمله بأن تكون هي المحطة الأخيرة التي تحل فيها المشكلات اليمنية.

وقد تمنى عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي النائب فيصل الكندري أن تتم المصالحة اليمنية على أرض الانسانية وفي بلد الانسانية وتحت قيادة أمير الانسانية أمير البلاد سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

تفاصيل (ص03)

الأمير استقبل ولي العهد ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الأمة بالإنابة وعزى امبراطور اليابان

ولد الشيخ: نشكر الأمير والكويت على استضافة مفاوضات السلام اليمنية

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

.. ومستقبلا مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح. كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء. واستقبل النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

كما استقبل رئيس مجلس الأمة بالانابة عادل الخرافي. واستقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ومبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد وذلك بمناسبة زيارته للبلاد وقد اعرب مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ عن الشكر والتقدير لسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد لاستضافة الكويت مفاوضات السلام بين الأطراف اليمنية متمنيا ان تسفر هذه المبادرة المقدرة عن نتائج ايجابية تسهم في انهاء الأزمة اليمنية.

واشاد ولد الشيخ في تصريح صحفي عقب لقائه سمو امير البلاد بالدور الكبير والاستعدادات المتميزة لدولة الكويت لاستضافة المفاوضات التي تنطلق اليوم مضيفا ان ذلك ليس بغريب على دولة الكويت التي نقدر دورها تقديرا عاليا.

وقال ان اللقاء مع سمو امير البلاد الذي حضره النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد يأتي في اطار التحضيرات لمفاوضات السلام بين الأطراف اليمنية معربا عن فخره لأن تكون هناك دولة عربية شقيقة من المنطقة تستضيف جولة مفاوضات سلام على هذا المستوى

واضاف انه تعرف من سمو امير البلاد ومن الشيخ صباح الخالد على استعدادات الكويت والتسهيلات التي قدمتها لاستضافة المفاوضات وعلى التنسيق الذي جرى مع فريق الأمم المتحدة المعني بذلك. وذكر انه على الرغم من اتفاق الاطراف اليمنية على وقف اطلاق النار فانه مازال هناك توتر كبير مضيفا ان هناك استقرارا بصورة عامة في معظم ارجاء اليمن رغم وجود بعض الانتهاكات.

ومن ناحية اخرى بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تعزية إلى الإمبراطور أكيهيتو إمبراطور اليابان الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم كيشو جنوب غرب اليابان وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين راجيا سموه للضحايا الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء وبأن يتمكن المسؤولون في البلد الصديق من تجاوز آثار هذه الكارثة الطبيعية كما استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد سفير جمهورية كوريا لدى الكويت شين بو نام وذلك بمناسبة انتهاء فترة مهام عمله سفيرا لبلاده.

ولي العهد استقبل المبارك والخالد والجراح والعبد الله

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء. واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد . كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح واستقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة عادل الخرافي.

كما استقبل سمو ولي العهد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله. وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تعزية إلى الإمبراطور أكيهيتو إمبراطور اليابان الصديقة ضمنها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم كيشو جنوب غرب اليابان راجيا سموه للضحايا الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء.

سمو ولي العهد مستقبلا سمو الشيخ جابر المبارك

خلال افتتاح الجلسة الرابعة من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

الحويلة: الكويت تملك من الرصيد ما يؤهلها للمساعدة في حل الأزمة اليمنية

أكد عضو البرلمان العربي النائب د. محمد الحويلة أهمية استضافة الكويت للمفاوضات اليمنية المقرر عقده اليوم برعاية الأمم المتحدة مشيدا بالجهود الرائدة للكويت أميرا وحكومة وشعبا في استضافة مباحثات السلام اليمنية معربا عن أمله بأن تكون الكويت المحطة الأخيرة التي تحل فيها المشكلات اليمنية مؤكدا ان الكويت تملك من الرصيد في علاقاتها الإقليمية والدولية ما يؤهلها للمساعدة في حل الأزمة لتحقيق السلام وحقن الدم بين الأشقاء في اليمن وإطفاء نار النزاعات.

واشار الحويلة في تصريح لكونا في ختام أعمال الجلسة العامة للبرلمان العربي الى أن استضافة الكويت لهذه المفاوضات تمثل فرصة سانحة للتوصل إلى اتفاق شامل ينهي الأزمة ويسمح باستئناف الحوار السياسي بين الاطراف اليمنية معربا عن أمله في أن يضع الاجتماع حدا للصراع الذي استنزف الأشقاء في اليمن ومعالجة الأوضاع الإنسانية للشعب اليمني مؤكدا أهمية الألتزام بكافة القرارات الدولية في هذا الشأن والالتزام بقرار الامم المتحده رقم 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار اليمني.

وأشاد الحويلة بموقف صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد مؤكدا انه دائما نجد سموه يتحرك من أجل تحقيق المصالحات والتوسط بين الفرقاء بين الدول الشقيقة أو الصراع داخل البلد الواحد وحل الكثير من القضايا

د. محمد الحويلة

أحمد الجروان

والمشكلات العربية - العربية مشيرا الى مكانة صاحب السمو الإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية ونجد سموه دائما ما يؤدي دورا حياديا إيجابيا في لم الشمل العربي وتعزيز وحدته خلال العقود الخمسة الماضية ذلك نظرا لما يتمتع به سموه من خبرة وحنكة سياسية تمتد الى أكثر من نصف قرن في إدارة الشؤون الخارجية للدولة مما سيساهم بتحقيق نتائج إيجابية ووضع حد للصراع اليمني.

ولفت الحويلة إلى اشادة الجميع بجهود الدبلوماسية الكويتية مؤكدا ان المكانة الدولية الرفيعة للدبلوماسية الكويتية في المجتمع الدولي لم تأت من فراغ بل جاءت نتيجة عمل وجهد فلها دورها الفاعل والمشهود به عربيا ودوليا تحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد.

واعرب عن امله وتفاؤله بأن تصل المفاوضات اليمنية الى حل نهائي وسلمي يحقن دماء الاشقاء اليمنيين وفقا للقرارات الاممية الخاصة بهذا الشأن والالتزام بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار اليمني.

واوضح انه تم الاتفاق أيضا على التنديد بشدة بالتدخلات الايرانية السافرة والصارخة في المنطقة وزعزعة الامن في كثير من الدول العربية وادانة تبني حزب الله للاعمال الارهابية في المنطقة.

ونوه بالاتفاق فيما يخص الجزر الاماراتية التي مازالت محتلة من قبل ايران والازمة السورية والكثير من القضايا التي تهم الامن العربي القومي.

وبين الحويلة انه تم الاتفاق ايضا على مطالبة المجتمع الدولي بوقفة جادة وحازمة لإيقاف عربدة الكيان الصهيوني وانتهاكه الصارخ لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية.

من جانبه أعرب عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي النائب فيصل الكندري عن الامل بأن تكلل استضافة دولة الكويت الحوار اليمني اليوم الاثنين بكل نجاح وتوفيق.

وقال الكندري في تصريح لـ(كونا) على هامش اعمال الجلسة العامة للبرلمان العربي: أتمنى من الله العلي القدير أن تتم المصالحة اليمنية على ارض الانسانية وفي بلد الانسانية وتحت قيادة أمير الانسانية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

ونوه بكلمة رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وتوجهه بالشكر الى دولة الكويت لاحتضان مفاوضات اليمن لافتا الى ان دولة الكويت تحت قيادة سمو أمير البلاد دائما تبادر في حل الأزمات التي تواجه الدول العربية والاسلامية.

من جهة أخرى أشاد رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان بالرؤية الثاقبة والدبلوماسية الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من خلال رعاية مسار مفاوضات اليمن.

وأعرب الجروان في افتتاح الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الاول للبرلمان العربي بمقر جامعة الدول العربية عن ثقته أن استضافة الكويت مفاوضات اليمن اليوم بما تملكه من حكمة ودبلوماسية رفيعة لهذا الحوار من شأنها دعم ارادة الشعب اليمني وحل الأزمة في اليمن لما فيه خير ومصلحة الشعب اليمني.

مفاوضات الكويت اختبار لمدى جدية الفرقاء اليمنيين

تترقب الأوساط السياسة والدولية باهتمام بالغ ما ستسفر عنه مفاوضات السلام بين الأطراف اليمنية المقرر عقدها في دولة الكويت اليوم الاثنين بعد ان أخذت الأزمة اليمنية والاوضاع المتردية الناجمة عنها حيزا كبيرا من اهتماماتها خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وسيشارك في الجولة الثالثة من مفاوضات السلام اطراف النزاع اليمني تحت اشراف مبعوث الامم المتحدة لليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد للبحث في آليات تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالشأن اليمني.

ويأمل المراقبون في أن تتوصل أطراف النزاع في اليمن الى اتفاق شامل ينهي الازمة اليمنية ويسمح باستئناف حوار وطني شامل لاسيما بعد الاتفاق الذي تم التوصل لوقف اطلاق النار باليمن منذ العاشر من ابريل الجاري والذي يرونه خطوة تبعث على الارتياح لتجاوز الازمة وحقن دماء أبناء الشعب اليمني.

وما يعزز الآمال كذلك في توصل الأطراف اليمنية الى اتفاق شامل هو ما جرى في الأيام القليلة الماضية من اتفاقات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين لحل النزاعات الحدودية تدعم الحل الشامل وتمهد لوقف شامل للأعمال القتالية والعودة إلى انتقال سلمي ومنظم بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقرارات الدولية ذات الصلة.

ومن المتوقع ان يطلب من المشاركين في مفاوضات الكويت وضع خطة عملية لكل من النقاط التي سوف ينطلق منها وهي الاتفاق على اجراءات أمنية انتقالية وانسحاب المجموعات المسلحة وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للدولة وإعادة مؤسسات الدولة واستئناف حوار سياسي جامع وإنشاء لجنة خاصة للسجناء والمعتقلين.

وتعد مفاوضات الكويت اختبارا لمدى جدية الفرقاء اليمنيين في وقف إطلاق النار وتنفيذ خطوات بناء الثقة لانجاح المفاوضات وانهاء الأزمة اليمنية وضمان عودة السلام الدائم للشعب اليمني.

الجارالله: مستعدون للمشاورات اليمنية مهما طالت

أعرب نائب وزير الخارجية خالد الجارالله عن الامل بنجاح المشاورات اليمنية التي تستضيفها الكويت تحت رعاية الامم المتحدة وان تسفر عن توقيع الاطراف اليمنية اتفاق سلام ينهي الازمة التي تشهدها بلادهم.

وقال الجارالله في تصريح لكونا ان لدى الكويت تاريخا حافلا ومشرفا في جمع الاشقاء في اليمن الشقيق في اكثر من مناسبة مبينا ان استضافة الكويت مشاورات السلام اليمنية التي تبدأ اليوم تحت اشراف الامم المتحدة « نهج ليس بجديد على الكويت.

وعبر عن ثقته الكبيرة بأن يغلب الاشقاء اليمنيون المشاركون في هذه المشاورات مصلحة بلدهم العليا وان يحرصوا كل الحرص على التوصل الى نتائج ايجابية لهذه المشاورات.

واضاف ان الكويت حرصت على تقديم جميع التسهيلات الممكنة ووفرت اسباب النجاح لاستضافة هذا الاجتماع كما انها على استعداد لمواصلة هذا الجهد.

واعرب عن تفاؤله بأن تسفر هذه المشاورات عن نتائج ايجابية بناءة تسهم في تحقيق التوافق بين الاطراف اليمنية للتوصل الى حل يؤدي الى وقف نزيف الدم في اليمن الشقيق والى تحقيق الامن والاستقرار فيه مؤكدا استعداد دولة الكويت التام لاستضافة هذه المشاورات مهما استغرقت من وقت.

وعن ابرز نتائج ورشة العمل التي اقيمت الاسبوع الماضي لتثبيت عملية وقف اطلاق النار في اليمن اوضح الجارالله ان القضية اليمنية تحظى باهتمام دولي كبير جدا لذا كان الاتحاد الاوروبي هو الداعي لهذه الورشة بالتعاون والتنسيق مع دولة الكويت.

وذكر ان الورشة التي عقدت على مدار ثلاثة ايام الاسبوع الماضي كانت ناجحة وهدفت الى تثبيت وقف اطلاق النار الذي اعلن عن تنفيذه في العاشر من ابريل الماضي وشارك فيها الاطراف اليمنية المعنية.

وردا على سؤال عن الآلية التي ستتبع في هذه المشاورات قال ان الكويت كدولة مضيفة ليست معنية بآلية المشاورات بل معنية باستضافة ورعاية واحتضان هذه المشاورات مضيفا ان تفاصيل الاجتماعات والياتها وجدول اعمالها تقع مسؤوليتها على الامم المتحدة.

واضاف ان مبعوث الامم المتحدة الخاص الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد الموجود في الكويت عقد اجتماعا مع وزارة الخارجية حول المشاورات مبينا ان اجتماعات الاطراف اليمنية ستكون برعاية الامم المتحدة منذ بدايتها الى نهايتها.

خالد الجارالله

التشريعية تعيد قانون التحقيقات إلى المجلس

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

أعلن مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب احمد القضيبي عن مناقشة اللجنة أربعة مواضيع في بند الإحالات وأوضح انه تمت الموافقة على اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت وإحالته للجنة المختصة مضيفا انه تم الموافقة ايضا على الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل بقطاع الاعمال النفطية وأحالته إلى اللجنة المختصة كما تم تأجيل مقترح بشأن وضع ورفع الصور الأميرية وذلك لإجراء المزيد من الدراسة.

واوضح القضيبي في تصريح صحفي انه تمت الموافقة على اقتراح بقانون بتعديل المادة 17 من القانون رقم 28 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وإحالته إلى اللجنة المختصة وأشار إلى انه تم مناقشة المرسوم رقم 91 لسنة 2016 بشأن الاقتراح بقانون بتعديل بعض الأحكام القانون رقم 53 لسنة 2001 المتعلقة بالإدارة العامة للتحقيقات لوزارة الداخلية حيث استمعت اللجنة إلى الرأي القانوني وتم التصويت عليه باجماع الحضور وإحالته إلى مجلس الامة للتصويت عليه مرة اخرى.

المالية تنهي تقرير التعديلات على تعرفة الكهرباء والماء

جانب من اجتماع اللجنة المالية أمس

أنهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية إعداد تقريرها بشأن التعديلات الواردة على قانون تحديد تعرفتي الكهرباء والماء بعد مداولته الاولى وكذلك الملاحظات النيابية بشأن وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي تمهيدا لمناقشتهما واقرارهما في الجلسة المقبلة .

وقال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع إن اللجنة اقرت التعديلات الواردة على قانون تحديد شرائح الكهرباء والماء التي قدمت في الجلسة الماضية وتعديلات اخرى قدمت من قبل الاعضاء بالاضافة الى الملاحظات النيابية بشأن وثيقة الاصلاح الاقتصادي وستعمل على رفعها الى مجلس الامة لمناقشتها واقرارها بالجلسة المقبلة.

خطوات عملية جادة من قبل الهيئة في تسوية ملاحظاتها التي سجلها ديوان المحاسبة

الميزانيات: إعادة احتساب بند المكافآت لصالح زيادة التعيين في ذوي الإعاقة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات أمس

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها ما يلي:

أولا: جدية الهيئة في تسوية الملاحظات

أوضحت اللجنة أنها ترى خطوات عملية جادة من قبل الهيئة في تسوية ملاحظاتها إذ لا توجد من بين الملاحظات الـ 22 التي سجلها ديوان المحاسبة أي ملاحظة لم يتم تسويتها إضافة إلى تنسيقها المستمر مع الجهات الرقابية في تنفيذ توصيات اللجنة داعية إلى استمرارية هذا التعاون.

ووجهت اللجنة بتفعيل إدارة التدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وشغلها بالكوادر الوظيفية المؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية للحد من الأخطاء المالية والإدارية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل وتداركها قبل وقوعها خاصة أن غالبية المخالفات المالية التي سجلها جهاز المراقبين الماليين كانت بسبب عدم الالتزام بالتعاميم المالية المنظمة.

ثانيا: المجلس الأعلى للمعاقين

بعد توصية اللجنة بهذا الشأن في دور الانعقاد السابق بدأ المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة يعقد اجتماعاته بشكل منتظم وهو ما تعهدت به سابقا وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية مع تأكيد اللجنة أهمية هذه الاجتماعات التي ساهمت في تفعيل نصوص قانونية كانت معطلة منذ إنشاء الهيئة في سنة 2010 ومنها تزويد مجلس الأمة بالتقرير السنوي الأول لأعمال الهيئة وإصدار اللوائح المنظمة لتنفيذ التزامات الدولة بشأن رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن ولابد أن يتابع المجلس الأعلى للمعاقين عن كثب تطبيق تلك اللوائح لتخفيف معاناتهم ووضع التدابير اللازمة لتسهيل عملية اندماجهم في المجتمع.

ثالثا: إلغاء كثير من اللجان وفرق العمل لصالح التوظيف

وعملت الهيئة وفق المتطلبات الرقابية إلى تسوية كافة الملاحظات المتعلقة باللجان والفرق إما بإلغائها أو دمجها وإقامة حصر مديونية لما صرف دون وجه حيث إن من الملاحظات السابقة قيام بعض أعضاء اللجان بإثبات حضورهم في أكثر من لجنة بالرغم من انعقادها في نفس التاريخ والوقت وتسجيل بعض زوجات العاملين في الهيئة في لجان العمل ونتيجة لتطبيق توصيات اللجنة فقد شغلت كافة الشواغر الوظيفية والبالغة 55 شاغرا للمرة الأولى منذ إنشاء الهيئة بعدما كان يُبرر سابقا بعدم جاذبية التوظيف وذلك للاستفادة من الاعتمادات المالية المخصصة لتوظيف للصرف على المكافآت.

وستقوم اللجنة بالتنسيق مع وزارة المالية بإعادة احتساب بند المكافآت لصالح زيادة التعيين والتوظيف في الهيئة لمواجهة النقص في أعداد العاملين بما يتناسب مع كم العمل فيها وأهميته الاجتماعية.

رابعا: حصر مدعي الإعاقة

لابد من إعادة النظر وبشكل جاد في نظام تشخيص وتقييم الإعاقة لوصول المنافع الاجتماعية المقرة قانونا للمستحقين الحقيقيين فقط إذ إنه ووفق إفادات الهيئة فقد أدخلت 52,264 ملفا في قاعدة البيانات الآلية في حين أن التقرير السنوي الأول لها يؤكد أن عدد المعاقين في الكويت هو 38,000 معاق وهناك تفاوت واضح يجب حسمه بشكل مهني لحصر مدعي الإعاقة وتقديمهم للعدالة واسترجاع ما صرف دون وجه حق.

خامسا: المدارس الأهلية

يجب أن تتأكد الهيئة من تقيد المدارس والحضانات التي تتعامل معها من مدى مطابقتهم عمليا لما تم التعاقد من أجله وتكثيف فرق التفتيش في هذا الشأن حيث سجل جهاز المراقبين الماليين مخالفة مالية على الهيئة لمخالفتها كتاب وزارة التربية لإحدى الحضانات والذي حدد عدد الأطفال المسموح لهم بالحضانة بـ 32 طالبا في حين أن عدد الطلاب في هذه الحضانة هو 44 طالبا.

سادسا: دعم جمعيات النفع العام

وسبق أن بينت اللجنة عدم صحة قيام الهيئة بدعم جمعيات النفع العام لما لذلك من تداخل في الاختصاصات مع الجهات ذات الصلة وأن وزارة المالية لم ترصد أي اعتمادات مالية لهذا الغرض أساسا في ميزانيتها خاصة أن جهاز المراقبين الماليين قد سجل مخالفتين ماليتين في هذا الصدد.

الأولويات: حسم الإشكال في تنفيذ التأمين الصحي للمتقاعدين خلال أسبوع

جانب من اجتماع لجنة الأولويات أمس

أعلن رئيس لجنة الاولويات النائب د.يوسف الزلزلة عن توصل وزارتي المالية والصحة وديوان المحاسبة إلى اتفاق يحل إشكالية عدم تنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين المقر منذ العام 2014 متوقعا حسم هذا الإشكال خلال أسبوع وإلا فإن مجلس الأمة سيتخذ القرار اللازم.

وذكر الزلزلة في تصريح إلى الصحافيين عقب اجتماع اللجنة انه تمت مناقشة أسباب تأخر وزارة الصحة بتنفيذ قانون التأمين الصحي للمتقاعدين الكويتيين مشيرا إلى أنه وبعد الاطلاع على المعلومات التي قدمها وزير الصحة د.علي العبيدي تبين للجنة أن الوزارة انتهت من الدور المنوط بها لتنفيذ القانون من خلال إخطار لجنة المناقصات التي أقرت ما ذهبت إليه الوزارة إلا أن المشكلة تكمن في كون ديوان المحاسبة يرى أن جزءا من موازنة التأمين الصحي لم يتم توفيره رغم وجود 20 مليون دينار في موازنة 2016/2015 ومبلغ آخر في الميزانية الجديدة 2017/2016.

وأضاف أن ديوان المحاسبة يرى ضرورة إقرار الميزانية الجديدة قبل النظر في مسألة الالتزام بالقانون مؤكداً وجود خلاف بين وزارة الصحة وديوان المحاسبة حول هذا الموضوع إذ ترى الوزارة أن الديوان هو سبب التأخير وهو ما أيده مستشارو مجلس الأمة إلا أن وزارة المالية قدمت حلا تشكر عليه مبينا أنه تم الاتفاق بين وزراتي المالية والصحة وديوان المحاسبة بأن يقدم الوزير العبيدي كتابا لوزارة المالية يؤكد الالتزام بتوفير الميزانية اللازمة لتطبيق القانون حتى لو تأخر تنفيذ موازنة 2017/2016 مشيرا إلى أنه تم أخذ موافقة ديوان المحاسبة المبدئية على هذا الحل ونتمنى الانتهاء منه خلال الاسبوع الجاري تمهيدا للتعاقد مع الشركة المختصة المناط بها هذا القانون وإعطاء المتقاعدين حقهم.

المرافق: لا زيادة في أعضاء المجلس البلدي

جانب من اجتماع لجنة المرافق أمس

اعلن رئيس لجنة المرافق العامة النائب محمد الهدية عن إقرار التعديل على قانون البلدية رقم 5 /2005 والموافقة على جميع البنود والتعديلات المقدمة من قبل بعض النواب ورفعه الى المجلس.

وبين الهدية في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة امس أنه تمت هناك تعديلات على القانون الذي يشمل 53 مادة وتم التصويت عليه بالموافقة وسيعرض على المجلس في الجلسة المقبلة.

ولفت الى ان عدد اعضاء المجلس البلدي في القانون هو 10 اعضاء منتخبين و6 معينين مبينا ان السبب في التراجع عن نية زيادة الاعضاء هو نقل كثير من اختصاصات البلدية الى جهات اخرى لذلك آثرنا ان يكون العدد على ماهو عليه.

التعليمية تبحث قانون حقوق الملكية الفكرية اليوم

تعقد لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعها اليوم لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للبيئة للسنة المالية 2017/2016 بحضور ممثلين عن كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وجهاز المراقبين الماليين والهيئة العامة للبيئة.

وتجتمع لجنة حماية الاموال العامة لمناقشة مسودة تقرير اللجنة عن تكليف ديوان المحاسبة فحص وتدقيق كافة المستندات والاجراءات المتعلقة بعملية بيع شركة المنتجات الزراعية والغذائية ومناقشة مسودة تقرير اللجنة عن تكليف ديوان المحاسبة بفحص وتدقيق كافة المستندات والاجراءات المتعلقة بعملية بيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات ومناقشة تقرير اللجنة عن تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الامة لعمليات بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار اكثر من 50 % من رأسمالها.

كما تجتمع لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد مناقشة المشروع بقانون في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومناقشة الاقتراح بقانون في شأن حقوق الملكية الفكرية المجاورة وادارة الحقوق الجماعية ومناقشة الاقتراحين بقانونين في شأن تنظيم الجامعات والكليات المجتمعية والمعاهد الحكومية.

وتجتمع لجنة الشباب والرياضة لاستكمال التحقيق في اسباب ايقاف النشاط الرياضي والذي وافق عليه المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 2015/11/17م.

العدواني طالب بوقف المطبوعات الإعلامية في الوزارات

عبدالله العدواني

طالب النائب عبدالله العدواني بوقف المطبوعات الإعلامية التي تصدرها الوزارات والهيئات الحكومية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي بدلا عنها مرجعا ذلك في اقتراح برغبة تقدم به الى الهدر غير المبرر للمال العام فيما يسمى بالمطبوعات الإعلامية.

من جهة أخرى اقترح العدواني الحاق الشباب المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) والمقيدين بالجهاز التنفيذي للمقيمين بصورة غير قانونية في معاهد التمريض وذلك للاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم لسد النقص في هذا المجال.

وقال في نص الاقتراح: رغبة بالاستفادة من طاقة وقدرات اخواننا المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) وخاصة الشباب المتعلمين الذين لم يتموا تعليمهم العالي لظروفهم الصعبة وبما انهم من ابناء الكويت الذين ولدوا وتربوا على ارضها فان من الاولى توجيههم للدراسة في معاهد التمريض لسد النقص في هذا المجال الذي تعانيه وزارة الصحة.

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

أبل يقترح استثناء المعلمين المعاقين من شرط المدة في نهاية الخدمة

تقدم النائب د. خليل ابل باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية جاء فيه:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة إلى المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية لتصبح على الشكل التالي:

(يمنح أعضاء الهيئة التعليمية مكافأة استحقاق بما يعادل مرتب سنة ونصف عن آخر مرتب حصل عليه على أن يكون قد مضى على خدمتهم (30) سنة للذكور و (25) سنة للإناث كما يسري هذا الحكم على الذين يحالون للتقاعد الطبي بنسبة عجز أكثر من (50%) وبصرف النظر عن سنوات الخدمة.

ويستثنى من شرط مضي مدة الخدمة المعلمون المعاقون أو المكلفون برعاية معاق وفق ما تقرره الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ويطبق عليهم هذا القانون بأثر رجعي اعتبارا من صدور القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

مادة ثانية: يلغى كل قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون: لما كانت المادة العاشرة من الدستور تنص على (ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي) كما تنص المادة الحادية عشرة من الدستور على أن (تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية) وقد استهدف هذا المقترح تيسير رعاية

د. خليل ابل

الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعد واجبا على المجتمع والتزاما على الدولة وانطلاقا من المفهوم الاسلامي القائم على التكافل والتضامن والذي يتجافى معه أن تكون رعاية المعاقين منة أو شفقة.

وإزاء المكانة المتميزة لوظيفة المعلم في المجتمع والذي يتولى إعداد الأجيال للمستقبل كان من الضروري أن يتولى ذات الإعداد والرعاية لأبنائه من ذوي الإعاقة أيضا. ولما كان القانون المقترح تعديله يحرم المعلمين المعاقين وأولياء الأمور المكلفين برعاية معاقين من مكافأة نهاية الخدمة إذا لم يمض عليهم ثلاثون عاما في الخدمة بالنسبة للذكور وخمسة وعشرون عاما بالنسبة للإناث فقد تبنى التعديل المقترح بإضافة فقرة جديدة على نص المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية رؤية واضحة للتغلب على شرط المدة المذكورة للمعالجة العملية التي يقف هذا الشرط حجر عثرة في طريق رغبة المعلمين المعاقين حين التقاعد أو إذا كان المعلمون مكلفين برعاية معاق.

وتتجلى هذه الرؤية في استثناء هؤلاء المعلمين من شرط المدة الذي نصت عليه المادة الخامسة تطبيقا للقانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي منح حقوق واستثناءات للمعاقين ومن يرعى معاقين ووفقا لما تقرره الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وترسيخا لما ورد في المادتين العاشرة والحادية عشرة من الدستور من أحكام ورغبة في تقنين ما يواكبها من مبادئ الرعاية والتكافل والتضامن في رعاية ذوي الإعاقة وعملا بهذه المبادئ ووضعها موضع التطبيق كان هذا الاقتراح بقانون باستثناء المعلمين من شرط المدة الوادر في القانون المشار إليه للحصول على مكافأة نهاية الخدمة بالإضافة إلى النص على أن يطبق عليهم القانون رقم (28) لسنة 2011 بعد الإضافة على فقرة جديدة على المادة الخامسة منه اعتبارا من تاريخ صدور قانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جهة اخرى وجه أبل سؤالا الى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه: يرجى تزويدي بكشف يتضمن أسماء العاملين بالشؤون القانونية الكويتيين وغير الكويتيين بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والعاملين بمكتب الأمين العام للمجلس وموضحا فيه المسميات الوظيفية ونوع العقد والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة العملية والراتب الشهري والمزايا الوظيفية الأخرى والتي من ضمنها البونص السنوي وذلك خلال السنة المالية (2013-2014) وحتى تاريخ طرح هذا السؤال.

ويرجى تزويدي بكشف بأسماء من تم تعيينهم من الوافدين في أي وظائف تابعة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب خلال السنة المالية (2014-2015) وحتى تاريخ طرح هذا السؤال على أن يتضمن المسمى الوظيفي ونوع العقد والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة العملية والراتب الشهري والمزايا الوظيفية الأخرى وبيان أسباب الاستعانة بغير الكويتيين وعدم تطبيق نظام الاحلال للعمالة الوطنية.

النصف يسأل العبيدي عن عدد المصابين بالبروسيلا

اقترح النائب راكان النصف تسمية كل القاعات والمسارح في المراكز الثقافية الجاري انشاؤها في المحافظات بأسماء اعلام كويتية وقال في الاقتراح برغبة التي تقدم به في هذا الصدد: تاريخ الكويت الفني حافل باعلام تركت بصمة ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستويين الخليجي والعربي والحركة المسرحية والدراما الكويتية هي الاقدم على المستوى الخليجي والفن الغنائي الكويتي هو الابرز على الساحة الغنائية والحركة الادبية الكويتية ذات تميز واضح وفنانو الكويت كانوا ومازالوا روادا في مجالاتهم.

وبما ان المجلس البلدي قد قام مشكورا بتخصيص 6 مواقع لانشاء مراكز ثقافية وفنية في المحافظات الست بحيث يشمل كل مركز على قاعات ومسارح ودور

راكان النصف

عرض فنية علما بأن مركزي جابر الاحمد الصباح الثقافي بمحافظة العاصمة ومركز عبدالله السالم الثقافي بمحافظة حولي سيتم الانتهاء من تشييدهما خلال عام 2016 وتخليدا لذكرى نجوم سطعت في سماء الكويت الفنية لذا اقترح تسمية كل القاعات والمسارح ودور العرض بالمراكز الثقافية الستة الجاري انشاؤها في المحافظات الست بأسماء اعلام كويتية فنية من شعراء وملحنين وممثلين ومطربين ومخرجين من نساء ورجال الكويت الذين سطروا تاريخ الكويت الفني بأعمالهم الفنية الخالدة.

من جهة اخرى وجه النصف سؤالا الى وزير الصحة علي العبيدي جاء فيه: كم عدد حالات الاصابة السنوية والشهرية بمرض البروسيلا المسجلة بمراكز الصحة العامة وكم عدد حالات العقر المسجلة بمراكز الصحة العامة بدولة الكويت وذلك منذ 2010 الى مارس 2016.

ويرجى تزويدي بنسخة من محاضر اجتماعات لجنة الامراض المشتركة منذ 2007 الى 2016.

الخميس للعبدالله: كم مخالفة محالة إلى هيئة التأديب؟

تقدم النائب علي الخميس بسؤال الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: تضمن القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة فصلا كاملا (الفصل الرابع) عن المخالفات المالية وتأديب المسؤولين عنها (المواد من 52: 736 وتناول الفرع الثالث من هذا الفصل (المواد من 60: 68 تشكيل الهيئة المختصة بالمحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية والجزاءات التي تملك توقيعها.

وحيث ان جاء بهذا الفصل ان رئيس الفتوى والتشريع هو من يرأس هذه الهيئة التأديبية وهو المسؤول عن الدعوة لانعقادها وبمجرد احالة المخالفات الى هذه الهيئة من قبل رئيس ديوان المحاسبة تقوم مسؤولية الهيئة

علي الخميس

التأديبية ممثلة برئيسها ولما كان رئيس الفتوى والتشريع يخضع في اعماله تحت مسؤولية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لذا يرجى تزويدي بالآتي:

ما اسباب عدم عقد الهيئة التأديبية والتي هي برئاسة ادارة الفتوى والتشريع بالرغم من قيام رئيس الديوان برفع عدة مخالفات مالية وعدم قيام رئيس الهيئة بعقد الهيئة التأديبية التي ينص عليها قانون انشاء ديوان المحاسبة.

وفي حالة تم عقد الهيئة التأديبية ما الاحكام التي صدرت بخصوصها والاجراءات التي تم اتباعها بحسب ما تقتضيه مواد القانون وكم عدد الاجتماعات التي انعقدت منذ تاريخ تفعيل الهيئة وكم عدد المخالفات التي تم احالتها للهيئة التأديبية من قبل رئيس الديوان وما طبيعة تلك المخالفات؟

تكليف مؤسسة البترول توفير العمالة الضرورية لتسيير العمل في مرافقها

مجلس الوزراء: اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة المتسبب بتعطيل مرافق الدولة

جانب من اضراب عمال القطاع النفطي أمس

قرر مجلس الوزراء تكليف الجهات المعنية بمباشرة الاجراءات القانونية المناسبة لمواجهة الممارسات المرفوضة ومحاسبة كل من يتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والاضرار بمصالحها.

واعلن المجلس في بيان امس عقب قيام اتحادات النفط بإضراب عام تكليف مؤسسة البترول اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتوفير العمالة الضرورية لتسيير العمل في مرافقها وتشغيل الانتاج والوفاء بالالتزامات المحلية والدولية من المنتجات البترولية.

وحث المجلس جميع العاملين في القطاع النفطي على ضرورة تجسيد روح الشمولية والتضحية والتعامل الايجابي المسؤول في تغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة.

وفيما يلي نص البيان: صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله بما يلي: تابع مجلس الوزراء بعميق الاسف وبالغ الاستياء النتائج والآثار السلبية المترتبة على تنفيذ بعض العاملين في القطاع النفطي لإضراب يستهدف تعطيل العمل في مرافق النفط الحيوية واستعرض الابعاد والآثار والتفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع والخسائر المترتبة على هذا الاضراب بالإضافة إلى الاضرار الأخرى المباشرة وغير المباشرة والتي تطال سمعة البلاد ومكانتها وكذلك الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل مؤسسة البترول الكويتية على مختلف الاصعدة للتعامل مع تداعيات الاضراب سواء على الصعيد القانوني او في مجال تعويض نقص العمالة لضمان استمرار الانتاج اليومي وتنفيذ التعهدات المحلية والدولية.

وقد اكد مجلس الوزراء على ما يلي: اولا: يؤكد مجلس الوزراء احترامه الكامل للحقوق الدستورية في خصوص الحريات العامة ووسائل الحق في التعبير وذلك في اطار الحدود التي رسمها القانون والتي يخرج عنها الحق في الاضراب وذلك لما يرتبه الاضراب او الامتناع عن العمل من اضرار جسيمة للمصلحة العامة وفقا لما اشار اليه ممثلو النقابة انفسهم وهو الأمر الذي يجعل الاضراب خروجا وانتهاكا صريحا لأحكام القانون لا مجال للقبول به او التساهل ازاءه بأي حال من الاحوال ويستوجب اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بشأنه لينال كل مقصر جزاءه وفقا لأحكام القانون حفاظا على المصالح العليا للبلاد.

ثانيا: يعبر مجلس الوزراء عن تقديره واعتزازه بجميع الأخوة والأبناء العاملين في مختلف الجهات والقطاعات في الدولة مؤكدا أنه لم ولن يدخر وسعا في سبيل انصاف وتقدير كافة الجهود المخلصة والكفاءات المتميزة وجميع الاعمال ذات الطبيعة الخطرة والحساسة في مختلف المواقع والمستويات.

ثالثا: انه لا يخفى على احد ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية حرجة جراء استمرار تدني اسعار النفط وما يترتب على ذلك من تداعيات وتحديات جادة حاضرا ومستقبلا تستوجب من الجميع تجسيد روح المسؤولية الوطنية والتضحية والتعامل الايجابي المسؤول مع متطلبات مواجهة تلك التحديات وتغليب المصلحة العليا على المصلحة الخاصة وهو ما عهدته الكويت في ابنائها عبر تاريخها المجيد ولاسيما ان بيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة الصادر يوم السبت الموافق 2016/4/16 قد اكد أن مؤسسة البترول الكويتية قد التزمت بعدم المساس بحقوق العاملين بالقطاع النفطي ومزاياهم الوظيفية.

رابعا: ان القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الاهلي والذي يسري على القطاع النفطي قد اكد في المادة 103 منه التزام اصحاب الاعمال ومنظماتهم باحترام كافة القوانين السارية في الدولة وان يمارسوا نشاطهم في حدود الاهداف الواردة في النظام الاساسي للمنظمة دون تجاوز لهذه الاهداف او الخروج عنها كما نظم هذا القانون آلية تسوية منازعات العمل الجماعية والتي يجب الالتزام بها ولم تتضمن هذه الآلية الدعوة الى الاضراب او التهديد به. خامسا: ان مجلس الوزراء يؤكد على انه يجب ألا تصل الامور الى ما يشكل اضرارا بمصالح البلاد او يمس سمعتها او مكانتها فهذا ما يرفضه كل كويتي مخلص غيور على مصلحة الوطن وسمعته ومكانته.

وفي ضوء استنكار مجلس الوزراء ورفضه تعريض مصالح البلاد للضرر والمساس بالمرافق الحيوية بها في سبيل مصالح خاصة او مطالبات فئوية فقد قرر مجلس الوزراء:

1- تكليف الجهات المعنية (كل فيما يخصه) بمباشرة الاجراءات القانونية المناسبة لمواجهة الممارسات المرفوضة ومحاسبة كل من يتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والاضرار الجسيمة بمصالحها.

2- تكليف مؤسسة البترول الكويتية اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتوفير العمالة الضرورية لتسيير العمل في مرافقها وتشغيل الانتاج والوفاء بالالتزامات المحلية والدولية من المنتجات البترولية.

3- حث جميع الاخوة والابناء العاملين في القطاع النفطي على ضرورة تجسيد روح المسؤولية والتضحية والتعامل الايجابي المسؤول في تغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الضيقة وهو ما عهد دائما في أبناء الكويت الاوفياء.

البترول: قادرون على الإيفاء بمتطلبات السوق العالمي ومعدلات الإنتاج في تزايد

أكد المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد الصباح أن القطاع لايزال يعمل وفق معدلاته الطبيعية بتزويد الناقلات من النفط الخام والمنتجات البترولية مما يؤكد للزبائن والعملاء أن مؤسسة البترول الكويتية قادرة على الإيفاء بمتطلبات السوق العالمي.

وقال الشيخ طلال الخالد في بيان صحافي صادر عن المؤسسة مساء أمس إن المؤسسة تسيطر على أزمة الإضراب بشكل يفوق المتوقع مدللا على ذلك بالتقارير الآنية التي ترد إلى المؤسسة من الشركات التابعة والتقارير الواردة من قطاع التسويق العالمي التي تفيد بأن عمليات التصدير تسير ومنذ الصباح الباكر بشكل طبيعي.

وأضاف أن عمليات إنتاج النفط والغاز في شركة نفط الكويت تتحسن تدريجيا ما يشير إلى أن معدلات الإنتاج في تزايد مستمر وأن الوصول الى معدلاته الطبيعية ليس بالبعيد مؤكدا أن الشركة ستعمل اليوم على تشغيل مركز تجميع النفط الخام (24) بعدما استعانت بالمتقاعدين علاوة على العمالة من بعض الشركات المحلية التي بادرت بتقديم المساعدة لشركة نفط الكويت.

وأفاد بأن المصافي الثلاث التابعة لشركة البترول الوطنية تعمل بشكل طبيعي إلى جانب مصنع إسالة الغاز مدللا على ذلك بما يشهده السوق المحلي من استقرار في عمليات تزويد محطات الوقود التابعة للشركة باحتياجاتها علاوة على تزويد محطات الوقود الخاصة (الأولى والسور) وكذلك احتياجات وزارة الكهرباء والماء من الغاز اللازم لمحطات الطاقة.

وأكد المتحدث الرسمي باسم القطاع أنه تم استئناف العمل بمصنع الأسمدة ويعمل حاليا حسب ما خطط له بعد أن تم توفير كميات الغاز المطلوبة مشيرا إلى أن معدلات إنتاج أسطوانات الغاز في كل من مصنعي (الشعيبة) و(أم العيش) تسير وفق معدلات الإنتاج اليومي المعتاد بل نحن قادرون على زيادة الإنتاج عند الحاجة.

وأثنى على الجهود المبذولة في إدارة الأزمة واحتواء تبعياتها الأمر الذي لم يؤثر سلبا على طبيعة الحياة اليومية في دولة الكويت لافتا إلى جهود المخلصين من أبناء القطاع النفطي الذين مازالوا على رأس عملهم والذين غلبوا المصلحة العليا للدولة إلى جانب قدامى العاملين في القطاع.

الحرس الوطني: إنتاج الغاز في الشعيبة وأم العيش يسير على أكمل وجه

اكد وكيل الحرس الوطني الفريق الركن هاشم الرفاعي استمرار إنتاج الغاز في موقعي الشعيبة وأم العيش على أكمل وجه حيث يتولى منتسبو الحرس الوطني على مدار 24 ساعة عمليات التشغيل ومهام الأمن والسلامة.

ونقل بيان صادر عن الحرس الوطني امس عن الفريق الرفاعي قوله عقب تفقده مصنع الغاز المسال بموقع الشعيبة ان منتسبي الحرس الوطني باشروا تشغيل عجلة إنتاج أسطوانات الغاز وفقا لبروتوكول التعاون المبرم بين الحرس الوطني وشركة ناقلات النفط الكويتية .

من جانبه تفقد قائد الحماية والتعزيز اللواء الركن فالح شجاع فالح مصنع تعبئة الغاز المسال في منطقة أم العيش اطمأن خلالها على سير العمل والإنتاج ناقلا إلى منتسبي الحرس الوطني تحيات القيادة العليا.

طرح مبادرة من أربع نقاط للخروج من الأزمة

طلب نيابي لعقد جلسة خاصة لمناقشة

تفاعل عدد من النواب مع أزمة إضراب القطاع النفطي بين مؤيدين لمطالب العاملين بالقطاع النفطي وعدم المساس بحقوقهم ومكتسباتهم داعيا الى العمل الجاد للوصول الى توافق مع المضربين لإيجاد حل مرض للطرفين وبين معارضين للاضراب يرون أنه يستهدف الاضرار بمصالح الدولة مؤكدين حق النقابات العمالية المطالبة بالحقوق العمالية ولكن في إطار قانوني وعقلاني.
فيما أعلن نواب عن عزمهم تقديم طلب نيابي لعقد جلسة خاصة الاسبوع الجاري لمناقشة إضراب القطاع النفطي كاشفين عن طرح مبادرة من اربع نقاط للخروج من هذه الازمة وهي الغاء القرارات الثمانية محل الخلاف ما بين وزير النفط والقيادات والنقابات النفطية والمرتبطة بمميزات العاملين الحاصلين عليها بحكم قضائي نهائي وتشكيل لجنة مشتركة للحوار وتحديد فترة اسبوعين لحل هذا الخلاف والازمة وابعاد عناصر التأزيم من القياديين.

عدنان عبدالصمد

د. يوسف الزلزلة

صالح عاشور

عسكر العنزي

عبدالله المعيوف

وقال النائب عدنان عبدالصمد يفترض على النقابات النفطية كافة وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار مستغربا دعوتهم العمال للاضراب من اجل مصلحة الكويت داعيا لايضاح الأمور بشأن الإضراب قبل أي تحركات او نقاشات.

وعلق بالقول: ان الاضراب غير واضحة مسبباته قائلا: يفترض على من يدعي انه يريد حماية مصلحة البلد ان يجلس للتفاوض ويأتي بوجهة نظره لمراكز القرار مشيرا الى ان كل تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة تشير الى انه مستعد للمفاوضات.

وأضاف عبدالصمد: من المؤسف ان يقام الاضراب رغم ان المتفاوض حوله أمور غير واضحة وليست نهائية بل هو اضراب من اجل تخوفات على المكتسبات قد تحصل مستقبلا.

وعلق بقوله: ان التوجه لعقد جلسة لمناقشة تجاذب المطالبات بين المضربين والحكومة مسألة دستورية ومن حق النواب تقديم طلب بشأنها وقد تتضح على اثرها بعض الأمور ويعرض وزير النفط ما لديه ونعرف وجهة النظر الأخرى وما هي المكتسبات التي يدعي المضربون ان الحكومة تريد تقليلها انا لا علم لدي بتلك المكتسبات.

وقال: لم نناقش ميزانية مؤسسة البترول بعد ردا منه على سؤال صحافي هل الميزانية الجديد للنفط تضمنت تخفيضات لمستحقات العاملين بالقطاع؟

وسأل عبدالصمد وزير النفط: ما هو البديل الاستراتيجي؟ اخبرنا ما هو بمفهومك لافتا الى ان ما فهمته من الصحف ان المضربين يريدون تعهدا من الوزير على عدم شمول عاملي القطاع النفطي بالبديل الاستراتيجي ومن ضمنهم العاملون المقبلون الجدد مضيفا: ماذا سيطبق عليهم أصلا لا نعرف شيئا وهل اقر المجلس البديل الاستراتيجي؟ وهل اقرته اللجنة البرلمانية المختصة؟

وأفاد: لا احد يعرف الاضراب على ماذا؟ مبينا ان هناك تحركا من قبل المضربين لاخافة الاخرين اذا لم يساندوهم مستغربا كيف يرفض المضربون أشياء غير معروفة حتى الآن كما يرفضون البديل الاستراتيجي وهو مجهول.

ونوه: لا نعرف حتى الآن ما هو البديل الاستراتيجي ونحن في لجنة الموارد البشرية لم ننته فيه الى شيء حتى الآن موضحا انه يحتاج دورة تشريعية تتمثل بنقاش وتباحث وتوافق ما بين أعضاء اللجنة انفسهم ثم توافق ما بين اللجنة من جهة والحكومة من جهة أخرى ثم يعرض على المجلس لاقراره ويحدد له موعد للتطبيق قد يكون بعد سنتين من اقراره.

واستغرب عبدالصمد كيف يكون البديل الاستراتيجي ركن أساسي بالاضراب وجرت مفاوضات حوله والمضربون يريدون الا يطبق عليهم وهو حتى الآن لم يقر ولا توجد تفاصيل واضحة حوله.

جهات خارجية

وفي السياق نفسه قال النائب صالح عاشور أن الإضراب حق قانوني لاتحاد عمال البترول وعلى وزير النفط العمل الجاد للوصول الى توافق مع المضربين لإيجاد حل مرض للطرفين رافضا بشدة الاستعانة بجهات خارجية للإحلال بدلا من العمالة الوطنية مضيفا: ومبدأ التهديد مرفوض ونقف مع حقوق العاملين الكويتيين بالشركات النفطية وأضم صوتي الى ما ذهب إليه النائب عبدالله المعيوف في مبادرته لحل الأزمة وعلى الحكومة التجاوب مع أي حوار يؤدي للوصول الى حل للخلاف.

وتابع أن مشكلة القطاع النفطي محصورة بالقيادات المؤزمة التي تحارب العمال بأرزاقهم وتطبق عليهم القرارات التي لا تطبقها على نفسها مثل مميزات التقاعد مطالبا باحالة المؤزمين منهم للتقاعد لنزع فتيل الأزمة التي تكلف الدولة المليارات في حال استمرارها بسبب تعنت الادارة والتعدي على حقوق العمال.

الحكومة والمضربون

وعلق النائب د.يوسف الزلزلة على اضراب القطاع النفطي قائلا: القضية بين الحكومة والمضربين وقرارها النهائي هو ما يتفق عليه الطرفان مبينا ان كلا الطرفين على اطلاع برغبات وآراء كل منهما.

حل مرض

ومن جهته أكد النائب عسكر العنزي دعمه وتأييده لمطالب العاملين بالقطاع النفطي وعدم المساس بحقوقهم ومكتسباتهم داعيا وزير النفط بالوكالة الى العمل الجاد للوصول الى توافق مع المضربين لإيجاد حل مرض للطرفين وعلى الحكومة التجاوب مع أي حوار يؤدي للوصول الى حل للخلاف وتحقيق المطالب المستحقة للعاملين.

وقال عسكر في تصريح صحافي إن القطاع النفطي من اهم قطاعات الدولة كما ان طبيعة عمل العاملين به ذات طبيعة خاصة لعملهم تحت ظروف صعبة وقاسية وهو ما يتطلب ان يكون تعامل الحكومة مع العاملين بهذا القطاع تعاملا حساسا والا يكون رد الفعل الحكومي تجاه موقف العمال رد فعل متعسف يزيد الأزمة اشتعالا ولا يحلها.

سمعة الكويت

في حين رفض النائب سعود الحريجي ما يتعرض له القطاع النفطي من اهتزازات من شأنها التأثير سلبا على سمعة الكويت وعلى مصالحها الاقتصادية باعتباره عصب الاقتصاد الكويتي محملا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مسؤولية الوصول إلى حلول توافقية فيما يتعلق بأزمة إضراب النفط.

ودعا الحريجي إلى تدخل نيابي عبر عقد جلسة خاصة للوقوف على هذه الأزمة التي لها ارتدادات كارثية على وضع الاقتصاد مؤكدا أن تلكؤ الوزير الصالح في إصلاح سلم الرواتب والبديل الاستراتيجي وتحقيق العدالة بين قطاعات الدولة المختلفة هو ما أوصلنا إلى الحال الذي نحن عليه الآن.

وطالب الحريجي نقابات النفط والعاملين في القطاع بتقدير حجم المسؤولية التي فرضها عليهم وجودهم في هذا المرفق الحساس وتقديم مصلحة الوطن على ما عداها من مصالح وعدم النظر تحت الأقدام.

وأشار إلى أننا شددنا سابقا على وجود جهاز لإدارة الأزمات والكوارث ونحن الآن نواجه أزمة كبيرة في أهم قطاع من قطاعات الدولة وهو قطاع النفط معتبرا أن تعامل وزير المالية مع الأزمة لم يكن على المستوى المطلوب ويجب الوصول إلى حلول عبر التفاوض تنهي المشكلة وتحفظ حقوق العاملين.

وأضاف الحريجي: نحن مع حقوق العمال ومكتسباتهم إلا أن هناك مطالب غير عادلة لا يمكن أن نؤيدها ويجب إبعاد الأطراف التي تسعى إلى تأزيم الموقف.

أزمة كبيرة

وبدوره أعلن النائب عبدالله المعيوف عن عزمه تقديم طلب خلال الاسبوع الجاري لعقد جلسة خاصة لمناقشة ازمة النقابات العمالية في القطاع النفطي مع قيادات القطاع متضمنة مبادرته المكونة من اربع نقاط والداعية أحد بنودها لإلغاء القرارات الثمانية محل الإضراب واستبعاد قياديين في النفط.

وقال النائب عبدالله المعيوف في تصريح صحفي في مجلس الأمة يوم أمس إن البلد تعيش ازمة كبيرة وحساسة واذا لم يتم تداركها ستكون مضاعفاتها مؤثرة جدا على الوضع

التتمة ص09

عبدالصمد: وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار

الزلزلة: القضية بين الحكومة والمضربين

عاشور: نرفض الاستعانة بجهات خارجية

عسكر: ندعو إلى توافق مع المضربين لإيجاد حل مرض

أبل: الاضراب مع الاضرار بمصالح البلد هو ابتزاز للدولة

المعيوف: لم يقدموا على الاضراب الا بعد وصولهم الى طريق مسدود

إضراب القطاع النفطي

سعود الحريجي

فيصل الكندري

حمدان العازمي

م. محمد الهدية

طلال الجلال

تتمة المنشور ص08

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد فاليوم بدأ عمال القطاع النفطي اضرابهم من الساعة الثامنة وحتى العاشرة صباحا بعد ان وصلوا الى طريق مسدود.

وأوضح المعيوف ان العاملين بالقطاع النفطي لم يقدموا على هذه الخطوة الا بعد وصولهم الى طريق مسدود في التفاوض مع القيادات النفطية ووزير النفط مبينا ان من نتائج هذا الاضراب لليوم الواحد فقط وخلال ساعتين انخفاض الانتاج النفطي من 3 ملايين الى مليون و200 الف برميل والخسائر المقدرة لهذا اليوم فقط 90 مليون دولار وهي خسائر تتحملها القيادات النفطية نتيجة عدم مقدرتها على نزع فتيل هذه الازمة الواقعة بينها وبين عمال القطاع النفطي.

وتابع: هذه الأزمة وقعت بسبب شخص او شخصين من القياديين الذي ابتدأ هذه الازمة وقد يكون هو من يصعد بها مشيرا الى بداية تفاوض ممثلي اتحادات ونقابات القطاع النفطي مع رأس هرم القطاع الممثل بوزير النفط مباشرة ابلغ دليل على فشل هذه القيادات النفطية باحتواء الازمة.

وأعرب المعيوف عن اعتقاده بمسعى بعض القيادات النفطية لزج وزير النفط والحكومة ببدء المفاوضات مع الاتحادات والنقابات النفطية كتكتيك خطط له حتى تتصاعد الازمة وتكون بمواجهة الحكومة وليس القيادات النفطية او وزير النفط.

وتوقع ان يكون من تسببا بالازمة قد غررا بوزير النفط ووضعاه في مواجهة النقابات النفطية موجها تساؤله لوزير النفط اذا كنت أعلى قيادي بالقطاع النفطي وفشلت بالتفاوض فمن سيكملها بعدك وهل سينخفض مستوى التفاوض من وزير النفط الى قياديي النفط؟ مستطردا: فقد كان المفترض على القياديين المبادرة للتفاوض اكثر من مرة وانا احملهم مسؤولية فشلها الان خاصة وانها ما سيترتب عليها ازمة مالية مرتبطة بدخل البلاد.

واستغرب المعيوف ان يتم التعامل مع العاملين بالقطاع النفطي بممارسة نوع من الارهاب الاداري والوظيفي ازاءهم وتجاهلهم بإصدار لائحة جديدة مغايرة للائحة المعمول بها بشأن مهام العمل وطبيعته.

وشدد المعيوف على انه اذا كانت هناك تهديدات بفصل او معاقبة العاملين بالقطاع النفطي من قبل القياديين سيتحمل مسؤوليتها القيادي نفسه ممن يمارس الارهاب وتبعات هذا التهديد مشيرا الى انه يتعجب من خروج احد قيادات القطاع النفطي لتتحدث عن ان عامل القطاع النفطي يتقاضى راتبا وقدره 3 آلاف دينار وهو حديث مناف للحقيقة.

وتساءل اذا كان العامل بالقطاع النفطي يتقاضى ألف دينار فهو يعمل منذ الساعة السادسة صباحا وحتى السادسة مساء بالاجواء الحارة والباردة وفي الحقول والمصافي والقياديون يتقاضون 10 آلاف دينار ويمارسون عملهم من مكاتبهم.

ونوه الى ان هناك مميزات حصل العاملون بالقطاع النفطي بحكم قضائي وتصويرهم بأنهم يسعون لابتزاز القيادات النفطية والبلاد غير صحيح واتحدى القياديين بالقطاع النفطي ان يثبتوا ذلك مشيرا الى انه اذ كان للعاملين بالقطاع النفطي مطالب اضافية غير حقوقهم فهي غير مقبولة.

وكشف المعيوف عن انه من منطلق مسؤوليته السياسية والوطنية تقدم بمبادرة من اربع نقاط للخروج من هذه الازمة وهي أولا الغاء القرارات الثمانية محل الخلاف ما بين وزير النفط والقيادات والنقابات النفطية والمرتبطة بمميزات العاملين الحاصلين عليها بحكم قضائي نهائي وثانيا تشكيل لجنة مشتركة من مجلس الوزراء وبعض اعضاء مجلس الامة واتحاد العاملين بالبترول وبعض القيادات النفطية ممن هم ليسوا موضع التأزيم ويملكون القدرة على الحوار وليس لديهم مواقف شخصية لمناقشة القضايا كافة ومنها الخصخصة وانتقاص مزايا العاملين والبديل الاستراتيجي وثالثا تحديد فترة اسبوعين لحل هذا الخلاف والازمة ورابعا ابعاد عناصر التأزيم من القياديين لانه ليس من المعقول ان نضحي بـ 20 ألف عامل بالقطاع النفطي من الكويتيين من اصحاب الخبرة من اجل شخصين من القيادات.

شرعية المطالب

ومن جهته اكد النائب فيصل الكندري شرعية مطالب أبناء القطاع النفطي بالمحافظة على مكتسباتهم مشيرا الى ان خطورة العمل وتصنيفها كمهن شاقة توجب على ادارة المؤسسة احترام طبيعة عملهم الميداني.

وقال الكندري في تصريح صحفي ان الوقت قد حان لتجديد الدماء في بعض القيادات النفطية والتي تسببت مرة اخرى بتكبيد الدولة خسائر بعد تنفيذ عمال البترول اضرابهم.

واكد الكندري وقوفه مع عمال النفط حتى تتراجع ادارة المؤسسة عن قراراتها وتعيد الحقوق للموظفين كافة.

ابتزاز الدولة

وفي المقابل رفض رئيس لجنة الموارد البشرية النائب د. خليل أبل اي شكل من الاشكال استخدام حق الاضراب مع الاضرار بمصالح البلد واصفا هذا بابتزاز الدولة.

واكد ابل ان من حق النقابات العمالية المطالبة بالحقوق العمالية باطار قانوني وعقلاني متداركا بقوله: لكن لا يحق لهم المطالبة بأمور غير قانونية.

وشدد ابل على عدم احقية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة ولا مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية التفاوض بشأن الغاء البديل الاستراتيجي ولا يجوز لهم استخدامه كورقة مفاوضات موضحا بقوله: البديل الاستراتيجي هو عبارة عن حزمة مشروعات واقتراحات بقوانين تناقش داخل لجنة الموارد البشرية البرلمانية وتنتهي بما تتوصل له اللجنة ولا يمكن لاي طرف كان المفاوضة به خارج اللجنة.

زيادة الرواتب

وعلى صعيد متصل اعلن النائب حمدان العازمي تأييده لمطالب العاملين بالقطاع النفطي المتمثلة في وقف المساس بالحقوق العمالية وإرجاع الحقوق التي ألغيت او قلصت وزيادة الرواتب كل ثلاث سنوات وإعادة مخصصات العلاج بالخارج وتكريم العاملين أثناء الخدمة وعند انتهائها ومنع المساس بالحوافز للقياديين والعاملين وما يتعلق ببدلات طبيعة العمل اضافة الى تخفيض درجة التعيين للعاملين الجدد وتنفيذ اتفاقية عام 1984 مع اتحاد العاملين في النفط وحكم نقابة نفط الكويت بشأن منح تذاكر السفر للمهام الرسمية والتدريبية والحفاظ على المخصص اليومي لبعثات السفر والدورات الخارجية.

ورأى العازمي ان مسألة القطاع النفطي حساسة جدا ولا يمكن مقارنتها بباقي القطاعات بالدولة وبخاصة ما يتعلق منها بطبيعة العمل المختلفة كلية عن غيرها من الوظائف لافتا الى ان التعاطي مع هذا القطاع يجب ان يتوخى فيه المسؤول الحذر والا يؤخذ الامر على انه وظيفة كبقية الوظائف.

واكد العازمي ضرورة استثناء القطاع النفطي من المسطرة الموحدة للوظائف على ان تكون له معاييره الخاصة المعتمدة حسب المهارة والتخصص ودرجة الاتقان وتحقيق اعلى معايير الجودة في الانتاج والتصدير والصيانة وان يكون هناك قواعد منفصلة لطبيعة كل وظيفة في القطاع النفطي مشددا على ان الحكومة تثبت يوما بعد اخر وازمة بعد اخرى انها عاجزة عن القيام بمسؤولياتها تجاه اهم القضايا التي تواجه الدولة.

ومن جانبه شدد النائب محمد الهدية على ان القطاع النفطي شريان الدولة قائلا ان سياسة التحدي من الطرفين لن تصب في مصلحة الكويت.

وطالب الهدية من الحكومة بالجلوس مع المضربين وبحث مطالباتهم وعدم الانتقاص مما اكتسبوه بسنوات سابقة مؤكدا أن من حق المضربين المطالبة بالحقوق عبر الاضراب.

أما النائب علي الخميس فقال: على العاملين بالنفط وضع مصلحة البلد نصب أعينهم ودعوة اتحاد عمال البترول للإضراب الشامل غير مستحقة.

وقال النائب عبدالله العدواني: نحن مع المطالب العادلة لموظفي النفط وحفظ حقوقهم ونأمل من الحكومة التوصل لحل عادل يضمن تنفيذ مطالبهم مع تأكيدنا تغليب المصلحة العليا للبلاد وألا يستمر الاخوة المضربون في هذا الامر.

وبدوره طالب النائب طلال الجلال رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك بالتحرك المباشر لإقالة قياديي النفط المتسببين بما يحدث حاليا في القطاع النفطي.

وأكد الجلال أهمية فتح قنوات للتفاوض بين الحكومة وموظفي القطاع النفطي وعدم مواجهتهم بتهديدات بهذه الطريقة.

وتمنى الجلال من رئيس الحكومة التحرك وإقالة العدساني وتعيين شخص ذي كفاءة من ابناء القطاع النفطي ليلامس هموم الموظفين ويعمل على الحوار والتحدث معهم لحل مشكلة الاضراب في القطاع النفطي.

الحريجي: هناك مطالب غير عادلة لا يمكن أن نؤيدها

الكندري: حان الوقت لتجديد دماء بعض القيادات النفطية

حمدان العازمي: استثناء القطاع النفطي من المسطرة الموحدة للوظائف

الهدية: سياسة التحدي من الطرفين لن تصب في مصلحة الكويت

الخميس: على العاملين بالنفط وضع مصلحة البلد نصب أعينهم

العدواني: نحن مع المطالب العادلة لموظفي النفط وحفظ حقوقهم

الجلال: فتح قنوات للتفاوض بين الحكومة وموظفي القطاع النفطي

ما آلية عمله فيما يتعلق بقرارات بيع الشركات؟

الطريجي يسأل عن صلاحيات مجلس إدارة هيئة الاستثمار

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه:

يرجى تزويدي بالمعلومات الوافية والشافية المتعلقة بكافة صلاحيات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وكذلك اللجنة التنفيذية والعضو المنتدب والقرارات والقوانين ذات الصلة مع تزويدي بنسخ ضوئية عن كافة الصلاحيات والمستندات سالفة الذكر.

ويرجى تحديد قيمة الأموال وسقف الاستثمار التي تأتي ضمن الصلاحيات الممنوحة للعضو المنتدب والإجراءات المتبعة بهذا الخصوص وكذلك اللجنة التنفيذية.

وهل جرى أي تعديل على صلاحيات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والعضو المنتدب؟ في حالة الايجاب يرجى توضيح طبيعة التعديل وتاريخه وأسبابه مع تزويدي بكافة المستندات المتعلقة بذلك. كما يرجى توضيح كافة التفاصيل المتعلقة بصلاحيات الرئيس التنفيذي لمكتب الاستثمار في لندن وقيمة الأموال المستثمرة الممنوحة له ضمن صلاحياته مع توضيح الاجراءات ذات الصلة بالصلاحيات وقرارات وإجراءات الاستثمار والبيع والشراء للعقارات.

وهل قرارات بيع الشركات التابعة للهيئة او المملوكة بنسبة 50% أو بنسب مختلفة تتم وفقا لصلاحيات وقرارات اللجنة التنفيذية او العضو المنتدب شخصيا؟ مع توضيح كافة الاجراءات والقرارات ذات الصلة مع تزويدي بالمستندات والقرارات ذات العلاقة.

وما آلية عمل مجلس ادارة الهيئة واللجنة التنفيذية فيما يتعلق بقرارات بيع الشركات التابعة او المملوكة للهيئة بنسب مختلفة داخل وخارج الكويت؟ وهل هذه القرارات ضمن صلاحيات اللجنة التنفيذية فقط ام العضو المنتدب؟ مع تزويدي بنصوص القوانين واللوائح ذات الصلة.

ويرجى تزويدي بأسماء اعضاء مجلس ادارة الهيئة وتاريخ تعيين كل عضو وكذلك اعضاء اللجنة التنفيذية مع توضيح أي مناصب لهم خارج الهيئة بما في ذلك عضوياتهم في مجالس الشركات والبنوك وأي مؤسسات استثمارية وأي مهام لهم بصفة استشارية أو تنفيذية داخل وخارج الكويت.

وهل هناك أي لائحة أو قرارات تنظيمية أو قانون يتعلق بمدد أعضاء مجلس الادارة واللجنة التنفيذية؟ وهل يتم تغيير اعضاء اللجنة التنفيذية؟ في حالة الايجاب يرجى تزويدي بالمستندات ذات الصلة وتاريخ هذه القرارات وأسماء الاعضاء السابقين والحاليين.

وما طبيعة السياسة والاستراتيجية الاستثمارية للهيئة في ادارة صندوقي الاحتياط العام والأجيال القادمة والعقارات المملوكة للهيئة داخل وخارج الكويت؟

د. عبدالله الطريجي

حتى لو لم يكن لها أولاد شرط انقضاء 3 سنوات على زواجها

الظفيري لمنح المتزوجة من غير كويتي حقها في الحصول على سكن بصفة انتفاع

تقدم النائب د. منصور الظفيري باقتراح بقانون بشأن تعديل بعض الاحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 والقانون رقم 3 لسنة 2011 في شأن الرعاية السكنية جاء فيه:

مادة أولى: تعديل الفقرة الاخيرة من المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه كما تعدل المواد 19 و28 مكرر و28 مكررا أ نصها جميعا كالآتي:

مادة 14 (فقرة اخيرة): واستثناء من احكام الفقرة الاولى تقوم المؤسسة بتوفير المسكن الملائم للكويتية المعاقة المتزوجة من غير كويتي ولها منه ابناء او بشرط ان يكون قد انقضى على زواجها ثلاث سنوات وذلك بصفة انتفاع وفقا للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس الادارة.

مادة 19: يستحق مقدم الطلب اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية ايجار شهريا مقداره مئة وخمسون دينارا كويتيا تدفعه له المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية ولا يستحق هذا البدل مقدم الطلب الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن او بدل ايجار نقدي فاذا قل البدل النقدي الذي يتقاضاه عن بدل الايجار المقررة في الفقرة السابقة دفعت له المؤسسة الفرق بين البلدين وفقا لحكم الفقرة المذكورة وفي جميع الاحوال لا يستحق مقدم الطلب اي فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة.

مادة 28 مكررا: استثناء من احكام المادة السابقة ومع عدم الاخلال بالشروط الواجب توافرها فيمن يستحق القرض الاسكاني يقدم بنك التسليف والادخار قروضا بلا فوائد وبما لا يجاوز قيمة القرض المنصوص عليه في المادة المذكورة بغرض توفير السكن الملائم الى كل من المرأة الكويتية:

1 - المتزوجة من غير كويتي او غير كويتي الحاضنة لابنائها.

2 - المطلقة من كويتي او غير كويتي وطلاقها بائن منذ ستة اشهر والارملة ولأي منهما اولاد بغض النظر عن حالتهما الاجتماعية او عمرهما.

3 - المتزوجة من غير كويتي ومقيم في الكويت ولديها اولاد او قد انقضى على زواجها ثلاث سنوات.

اذا لم تتوافر فيهن شروط الاسرة المستحقة للرعاية السكنية وفقا لاحكام هذا القانون وبشرط الا تكون اي منهن متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق ولبنك التسليف والادخار بناء على طلب من تتوافر فيهن شروط الحصول على القرض وفقا لاحكام الفقرة السابقة منح اي منهن سكنا ملائما بقيمة ايجارية منخفضة عوضا عن تقديم القرض.

مادة 28 مكررا أ: يتولى بنك التسليف والادخار وفقا للشروط التي يحددها المرسوم المشار اليه في المادة 28 مكررا ب من هذا القانون توفير سكن ملائم بقيمة ايجارية منخفضة الى كل من الفئات التالية:

1 - المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت وليس لها اولاد.

2 - المرأة الكويتية المطلقة من كويتي او غير كويتي وطلاقها بائن منذ اكثر من ستة اشهر والمرأة الكويتية الارملة وليس لأي منهما اولاد والمرأة الكويتية غير المتزوجة اذا بلغت الاربعين سنة.

3 - الكويتي او الكويتية فاقد الابوين متى ما بلغا سن الثلاثين دون زواج.

د. منصور الظفيري

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون..

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون:

بما أن العدالة والحرية والمساواة دعامات المجتمع وفقا لما جاء في المادة 7 من الدستور وبما انه جاء في المادة 9-2 من الدستور ان الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق الواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة والدين فكان لا بد من تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 وأحكام القانون رقم 2 لسنة 2011 بشأن الرعاية السكنية لجهة إعطاء المرأة الكويتية المتزوجة من كويتي أو غير كويتي والمطلقة والأرملة نفس الحقوق في الحصول على قرض سكني بلا فوائد او في الحصول على سكن ملائم بقيمة ايجارية منخفضة بما لا يميز بينها وبين الرجل أمام القانون. فقد جاء تعديل الفقرة الاخيرة من المادة (14) من القانون رقم 47 لسنة 1993 ليضمن للمرأة الكويتية المعاقة والمتزوجة من غير كويتي حقها في الحصول على مسكن ملائم بصفة انتفاع حتى لو لم يكن لها أولاد شرط ان يكون مضى على زواجها ثلاث سنوات. وقد استبدلت عبارة رب الأسرة بعبارة مقدم الطلب المنصوص عنها في المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 لتتساوى المرأة التي يحق لها تقديم طلب مع الرجل رب الأسرة في الحصول على بدل السكن. كما تم تعديل المادة 28 مكررا لجهة السماح لبنك التسليف والادخار بتقديم قروض بلا فوائد وبما لا يجاوز قيمة القرض المنصوص عليه في القانون بغرض توفير السكن الملائم الى المرأة الكويتية:

1 - المتزوجة من كويتي او غير كويتي الحاضنة لأبنائها.

2 - المطلقة من كويتي او غير كويتي وطلاقها بائن منذ ستة اشهر والأرملة ولأي منهما أولاد بغض النظر عن حالتهما الاجتماعية او عمرهما.

3 - المتزوجة من غير كويتي ومقيم في الكويت ولديها أولاد او قد انقضى على زواجها ثلاث سنوات بينما جاء تعديل المادة (28 مكررا أ) ليسمح لبنك الائتمان بتوفير سكن ملائم بقيمة ايجارية منخفضة الى كل من الفئات التالية:

1 - المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت وليس لها اولاد.

2 - المرأة الكويتية المطلقة من كويتي او غير كويتي وطلاقها بائن منذ اكثر من ستة اشهر والمرأة الكويتية الارملة وليس لأي منهما اولاد والمرأة غير المتزوجة اذا بلغت اربعين سنة.

3 - الكويتي او الكويتية فاقد الابوين متى ما بلغا سن الثلاثين دون زواج،

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

إدارة الطيران المدني لم تسترد مبالغ تحت التحصيل تخص سنوات سابقة

في الحلقة العشرين من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر «الدستور» بيانات الحساب الختامي لكل من الادارة العامة للطيران المدني وبلدية الكويت و والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

أورد ديوان المحاسبة أهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لهذه البيانات ولحسابات وسجلات وشؤون التوظف للادارة العامة للطيران المدني وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014

أولا: بيانات الحساب الختامي

ويتضح من بيانات الحساب الختامي للادارة العامة للطيران المدني انخفاض الايرادات المحصلة للسنة المالية 2015/2014 عن المقدر بما جملته 798,433 دينارا كويتيا وبنسبة 3,6% وانخفاض الايرادات المحصلة بالسنة المالية 2015/2014 عن السنة المالية 2014/2013 بنسبة 4,3% وبزيادة عن السنة المالية 2013/2012 وبنسبة 0,4% وبلغ الوفر في المصروفات الفعلية للسنة المالية 2015/2014 عن المعتمد ما جملته 36,962,597 دينارا كويتيا وبنسبة 28,4% وزيادة مصروفات السنة المالية 2015/2014 عن مصروفات السنتين الماليتين 2013/2012 و2014/2013 بنسبة 7,4% و8,3% على التوالي.

ثانيا: بيانات الحساب الختامي للإدارة

بقاء العديد من الأرصدة المدورة منذ سنوات مالية سابقة والمقيدة بحساب الديون المستحقة للحكومة من دون تحصيل او تسوية والبالغ ما امكن حصره منها ما جملته 700,917 دينارا كويتيا بالمخالفة للتعميم رقم 5 لسنة 1996 بشأن الاجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 2/2015 الصادر في 1996/4/1.

ثالثا: حسابات وسجلات الإدارة

1 - قيام الادارة بمنح شركات مواقع لاستغلالها كمقاه وقاعات في المنطقة الجديدة (a) التي تم تشييدها في صالة المغادرين بمطار الكويت من دون مقابل وعدم طرحها بمزايدة عامة مما ادى الى حرمان الخزانة العامة من تحصيل ايرادات مقابل استغلالها بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

وافادت الادارة بأن العمل جار على اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة مقابل استغلال تلك المساحات من قبل الشركات المعنية والتي بناء عليها سيتم تحصيل المبال الايجارية المترتبة على هذا الاستغلال وسيتم موافاتكم بما سيتخذ من اجراء لاحقا.

2 - مآخذ شابت العقد رقم (14-2005/2004) المبرم مع احدى الشركات بشأن مزايدة تقديم الخدمات الارضية والفنية للطيران العام في مطار الكويت الدولي بقيمة ايجارية بلغت 50,000 دينار كويتي سنويا لمدة 10 سنوات:

عدم قيام الادارة بفرض غرامة تأخير لعدم التزام المستثمر بانشاء بعض اعمال المشروع (حظيرة الطائرات - مبنى معدات الخدمات الارضية - مبنى خدمات ورش لحظائر الطائرات) بالمخالفة للمادة 31 من شروط العقد.

وافادت الادارة بأنه نظرا للمعوقات التي ادت الى عدم انجاز المكونات الخاصة بالمشروع تقدم المستثمر بكتابه بتاريخ 2008/6/15 يبين الاسباب التي حالت دون الوفاء بالتزاماته وان الادارة ستقوم بعرض الامر على ادارة الفتوى والتشريع للاستئناس بالرأي القانوني.

حرمان الخزانة العامة من ايرادات بلغت جملتها 3,782,829 دينارا كويتيا نتيجة قيام الادارة بتعديل رسوم القيمة الايجارية للمساحة

صورة لشعار الإدارة العامة للطيران المدني

المخصصة للاراضي الفضاء المراد انشاء مبان عليها للمستثمر بالمخالفة للمادة 18 بند 2 فقرة ب الواردة في شروط عقد المزايدة ولتعميم وزارة المالية رقم 4 لسنة 1997 بشأن المزايدات الحكومية:

وافادت الادارة بأن ما قامت به من تعديل بالقيمة الايجارية من 25 دينار اكويتيا الى 250 فلسا انما تم الاستدلال عليه وفقا لشروط ومواد العقد ووفق نص المادة 18 مقابل الاستثمار (الاستغلال السنوي) ونظرا لكون مواقف الطائرات منصوصا عليها في المادة 18 بند 2 - ت الامر الذي دعا إلى احتساب القيمة الايجارية 250 فلسا بدلا من 25 دينارا كويتيا باعتبارها مواقف وليست ارض فضاء مراد انشاء مبان عليها ولا يستوجب الرجوع لوزارة المالية كون ان احتساب القيم الايجارية تم وفقا لمواد وشروط العقد علما بأنه تم عرض الموضوع مسبقا على ادارة الشؤون القانونية.

عدم فرض الغرامات المستحقة عن التأخر في سداد الرسوم الايجارية لمدة 736 يوما بواقع 100 دينار كويتي عن كل يوم تأخير بالمخالفة للفقرة 36 من المادة 41 من شروط المزايدة الامر الذي ترتب عليه حرمان الخزانة العامة من ايرادات بلغت جملتها 73,600 دينار كويتي. وأفادت الإدارة بأنها قامت بمطالبة المستثمر بالقيمة المستحقة عليه بفرض غرامة تأخير وجار العمل على تحصيلها بموجب الكتاب رقم (6751/32) بتاريخ 2015/5/13.

قيام المستثمر بإسناد أعمال الإدارة والإشراف لمبنى الشيخ سعد للطيران لإحدى شركات خدمات الطيران وذلك بالمخالفة للمادة رقم 24) الواردة بشروط عقد المزايدة وكذلك مخالفة موافقة الديوان المسبقة والمشروطة بتمديد العقد.

3 - مآخذ شابت عقد المزايدة رقم (7-2006/2005) المبرم مع إحدى الشركات لمدة 5 سنوات بشأن تصميم وتنفيذ وصيانة وإدارة واستثمار المحلات التجارية في صالة الترانزيت في مطار الكويت الدولي (السوق الحرة) بقيمة إيجارية بلغت 5.110.698 دك سنويا ومن تلك المآخذ:

عدم التزام الإدارة بموافقة ديوان المحاسبة الصادرة بتاريخ 2011/10/30 والتي تلزم الادارة بمراعاة اعداد مستندات المزايدة وطرحها قبل فترة كافية من انتهاء فترة التمديد الممنوحة لعقد الاستثمار مما يشير الى عدم جدية الادارة في طرح مزايدة جديدة والاستمرار بتمديد عقد المزايدة.

ضياع فرصة تحقيق عائد ايرادات بقيمة تقديرية بلغت 5.540.213 دك بسبب التأخر في طرح استثمار تلك المواقع بمزايدة عامة.

منح المستثمر مساحات اضافية من دون زيادة القيمة الايجارية بالمخالفة لشروط العقد المبرم بين الادارة والمستثمرين بلغ ما أمكن حصره منها حتى 2015/2/28 ما جملته 67.320 دك.

عدم قيام الادارة بفرض الغرامات المستحقة عن التأخر في سداد الرسوم الايجارية والبالغة ما جملته 766.605 دك بالمخالفة لشروط التعاقد.

4 - مآخذ شابت تمديد العقد (18-2003/2002) المبرم مع إحدى الشركات بشأن تقديم الخدمات الأرضية والفنية بمطار الكويت الدولي ومن تلك المآخذ:

استمرار عدم قيام الادارة بمطالبة المستثمر بالرسوم الايجارية لكافة الاراضي والمباني الممنوحة له عن الفترة منذ توقيع العقد حتى 2005/1/22 والبالغ قيمتها 550.503 دك لدى تمديد العقد بالمخالفة لما يقضي به البند (4) من المادة (16) من الشروط الخاصة للعقد.

استمرار قيام الإدارة بحرمان الخزانة العامة من ايرادات بلغت جملتها 712.522 دك نتيجة تخفيض القيمة الايجارية للمساحة التخزينية المخصصة لمبنى الشحن المستغل من قبل المستثمر بالمخالفة لشروط العقد اعتبارا من 2007/1/22 حتى 2013/5/21 وعدم عرض الموضوع على وزارة المالية لتحديد القيمة الايجارية.

حرمان الخزانة العامة من ايرادات بلغت جملتها 130.759 دك نتيجة قيام الإدارة بتعديل رسوم القيمة الإيجارية للمساحة المخصصة لأراضي الفضاء المراد إنشاء مبان عليها للمستثمر بالمخالفة للمادة (16) بند (2) الواردة في شروط عقد المزايدة ولتعميم وزارة المالية رقم (4) لسنة 1997 بشأن المزايدات الحكومية.

حرمان الخزانة العامة من إيرادات بلغت جملتها 344.644 دك نتيجة قيام الإدارة بتخصيص أراض جديدة للمستثمر لبناء مرافق عليها وتحديد قيمة ايجارية تقل عن الواردة بشروط العقد بالمخالفة لشروط عقد المزايدة وفقا للمادة (16) بند (2) فقرة (2).

عدم قيام الإدارة بفرض الغرامات المستحقة عن التأخر في سداد مقابل الاستغلال بالمخالفة للمادة (41) غرامات من شروط المزايدة بلغت جملتها 170.000 دك.

عدم قيام الإدارة بتطبيق الغرامات المستحقة عن التأخر في سداد مقابل القيمة الإيجارية بالمخالفة للمادة (41) من شروط المزايدة بلغت جملتها 48.200 دك.

5 - مآخذ شابت المزايدة رقم (2-2010/2009) بشأن إدارة واستثمار مطعم ومقهى الترانزيت الشرقي في مطار الكويت الدولي ومن ذلك:

قيام المستثمر باستغلال مساحات إضافية دون زيادة بالقيمة الإيجارية بمبلغ 46.040 دك بالمخالفة لشروط العقد.

قيام المستثمر بإنشاء طابق علوي في صالة الترانزيت دون الحصول على موافقة الإدارة ودون مقابل مالي ما يعد مخالفا لشروط عقد المزايدة.

عدم اتخاذ أية إجراءات حيال

التتمة ص12

استغلال مساحات إضافية من مواقف سيارات المطار دون زيادة القيمة الإيجارية

ملاحظات على عقد تصميم وتنفيذ وصيانة وإدارة واستثمار المحلات التجارية في السوق الحرة

عدم فرض وتحصيل غرامة تأخير السداد مقابل الانتفاع بخدمات مطعم الترانزيت الغربي

مخالفات بشأن إدارة واستثمار مطعم ومقهى الترانزيت الشرقي

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

ملاحظات على عقد المزايدة الخاص بتقديم الخدمات الأرضية والفنية للطيران العام

تتمة المنشور ص11

عدم قيام المستثمر بالسداد مقابل الاستغلال المستحق عن الفترة من 2013/5/1 وحتى 2013/10/31 البالغ جملته 250.000 د.ك التي سبق إبلاغها للإدارة بتقريره الدوري للسنة المالية 2014/2013.

6 - استمرار عدم اتخاذ أية إجراءات حيال فرض وتحصيل غرامة التأخير في سداد مقابل الاستغلال بالمخالفة لشروط المزايدة رقم (3-2010/2009) بشأن إدارة وصيانة واستثمار مطعم الترانزيت الغربي في مطار الكويت الدولي والتي بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 50.900 د.ك.

7 - قيام المستثمر باستغلال مساحات اضافية دون زيادة للقيمة الايجارية بمبلغ 293.626/00 د.ك سنويا عن المزايدة (-17/98/99) بشأن إنشاء واستثمار مواقف السيارات في مطار الكويت الدولي والمرافق التابعة له.

8 - مآخذ شابت تنفيذ العقد رقم (12-2011/2010) بشأن تقديم خدمة نقل امتعة الركاب في مطار الكويت الدولي ومن تلك المآخذ:

عدم فرض وتحصيل غرامات عن التأخير في سداد الرسوم الإيجارية المستحقة للإدارة والبالغ ما أمكن حصره منها ما جملته 27.340 د.ك بالمخالفة للمادة (14) من التعاقد.

عدم قيام الإدارة بتحصيل القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من 2013/7/1 حتى 2013/11/22 والبالغة 196.907 د.ك بالمخالفة لشروط التعاقد.

9- عدم تحصيل مستحقات الادارة من القيمة الايجارية عن عقود منتهية بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 1,178,655 د.ك.

10- عدم اتخاذ اي اجراءات حيال عدم الاستفادة من المساحات المستغلة من قبل فندق المطار بمساحة 1865 م2 الواقع ضمن المناطق المحظورة الخاضعة لها منذ عام 1987 وحتى تاريخه ما أضاع عليها تحصيل مقابل استغلال بلغ ما امكن حصره مبلغ 290,945 د.ك عن السنوات الخمس السابقة فقط والتي سبق ابلاغها للادارة.

11- مآخذ شابت العقد رقم -22 م م ج ك - 2013/2012 بشأن عقد تصميم وتوريد وتشغيل خدمات التدريب والصيانة والدعم الفني والضمان لشبكة تبادل معلومات بمطار الكويت بقيمة 13,348,904 د.ك ومنها:

قصور في اجراءات الادارة لتأهيل الشركات العالمية والمصنعة للمشروع وذلك بالاكتفاء بتأهيل الشركات العالمية داخل البلاد فقط ما أدى الى قيام لجنة المناقصات المركزية بالغاء المناقصة اكثر من مرة وذلك لتقدم عطاء وحيد للمناقصة ترتب عليه التأخير في انجاز المشروع وفق الجدول الزمني المحدد له.

عدم اتمام الدراسة الكافية والاعداد اللازم للمتطلبات الفنية للمناقصة قبل الطرح والاستعجال بالطرح ما أدى الى طلب الادارة من لجنة المناقصات المركزية بالغاء المناقصة واعادة طرحها من جديد وذلك لاجراء التعديلات اللازمة والمتطلبات الفنية لها الامر الذي ترتب عليه تعديل التكلفة الكلية للمشروع بقيمة 3,800,000 د.ك.

12- قيام الادارة بالارتباط على تمديد العقد (12-2013/2012) بشأن تنفيذ وصيانة الزراعة بمطار الكويت الدولي قبل الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة بالمخالفة لاحكام المادتين 13 و14 من قانون انشائه رقم 30 لسنة 1964 الامر الذي يعد مخالفة مالية استنادا الى المادة 52 من ذات القانون.

13- مآخذ شابت المناقصة رقم 16-2009/2008 مشروع تصميم وانشاء وصيانة مبنى الادارة العامة للطيران المدني ومحطات الاطفاء ومن تلك المآخذ:

عدم فرض غرامة التأخير المستحقة على المقاول والبالغة 4,300,000 د.ك بالمخالفة للبند (1/47) من الشروط الخاصة.

عدم استخدام الادارة حقها في سحب العمل او الغاء العقد بالمخالفة للمادة 63 من الشروط الحقوقية.

14 - تراخي الإدارة في استرداد ما جملته 129.221 د.ك سبق صرفه من دون وجه حق لإحدى شركات الطيران نتيجة حادث بساحة المطار.

15 - عدم فتح سجلات عهدة للرقابة على العهد الشخصية والتنظيمية ببعض الإدارات والمراقبات بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم (3) لسنة 1983 بشأن تحديد وتنظيم عهد المواد.

16 - عدم اتخاذ أي إجراء للتصرف بالأمتعة والحقائب والأجهزة الكهربائية الموجودة في إدارة العمليات (قسم العهد والمفقودات) عن الفترة من 2014/5/2 حتى 2014/12/31 والمتخلف عنها أصحابها وتخزينها في أماكن غير مخصصة للتخزين.

17 - عدم كفاية وسائل السلامة والوقاية المخزنية في بعض المخازن الرئيسية وكذا الترتيب والتصنيف والتبويب بالإضافة لعدم مسك قيود مخزنية لبعض المواد بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم (20) لسنة 1992 بشأن بطاقة حركة المادة بالمخزن ما يجعل تلك المواد بمنأى عن الوقابة.

18 - عدم قيام الإدارة بالتصرف ببعض المواد الخارجة عن نطاق الاستخدام بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم (3) لسنة 2004 بشأن التصرف في الموجودات الخارجة عن نطاق الاستخدام.

19 - عدم استرداد مبالغ جملتها 133.238 د.ك بحساب عهد - مبالغ تحت التحصيل والمدورة منذ عدة سنوات مالية سابقة بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

20 - عدم قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات الكفيلة للعديد من المبالغ المقيدة بحساب الديون المستحقة للحكومة بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 1.349.879 د.ك.

21 - استمرار بقاء العديد من المبالغ المستحقة للإدارة لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية والمتعلقة بالعقود والتراخيص الممنوحة لها دون تحصيل والتي بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 1.755.195 د.ك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

22 - استمرار عدم تحصيل الديون المستحقة على الخطوط الجوية الوطنية منذ السنة المالية 2011/2010 والخاصة برسوم الهبوط والمغادرة والبالغ جملتها 424.589 د.ك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

لقطة من داخل مطار الكويت الدولي

منح شركات مواقع لاستغلالها كمقاه وقاعات في صالة المغادرين بالمطار من دون مقابل

رابعا: ملاحظات شؤون التوظف

قيام الادارة بانشاء مكتب للتفتيش والتدقيق دون تفعيله بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011 بشأن تكليف الجهات الحكومية بانشاء مكاتب للتفتيش والتدقيق تتولى الاشراف والمتابعة على جميع الاعمال المتعلقة بالشؤون المالية والادارية ولاتنسيق مع الجهات الرقابية المختلفة لضمان انضباطها وفق احكام القانون ومقتضيات الحفاظ على المال العام وتحقيق المصلحة العامة.

عدم قيام الادارة بتطبيق ضوابط صرف بدل الموقع للمهندسين الكويتيين وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 7 لسنة 2001 بشأن وظائف وبدلات ومكافآت المهندسين وشاغلي الوظائف ذات الطابع الهندسي للكويتيين في الجهات الحكومية.

قيام الادارة برصف رواتب لاحد الموظفين على الرغم من انقطاعه عن العمل لمدة 780 يوما متصلة بالمخالفة لاحكام المادة 81 من نظام الخدمة المدنية بلغ ما تم صرفه مبلغ 16.167 دينارا كويتيا دون وجه حق.

خامسا: ملاحظات الرقابة المسبقة

عدم التقيد باحكام المادتين 13 و14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته لارتباط الادارة على موضوعين بقيمة 1.835.566 دينارا كويتيا قبل العرض على الديوان.

رد اوراق بعض الموضوعات:

تم خلال السنة المالية 2015/2014 رد اوراق عدد 12 موضوعا للادارة ويرجع بعض اسباب ذلك لعدم التزام الادارة باحكام تعميم ديوان المحاسبة رقم 9 لسنة 2010 بشأن التقيد بدليل اعداد اوراق المناقصات ومشروعات العقود والارتباطات والاتفاقات الخاضعة للرقابة المسبقة قبل عرضها عليه.

3- ملاحظات وتوجيهات ذات اهمية خاصة ومنها:

الموافقة على المناقصة 3-2014/2013 أعمال صيانة وترميم المباني واعمال إنشائية وأي اعمال اخرى في مواقع مختلفة للإدارة شريطة الالتزام بردود الادارة لديوان المحاسبة بتاريخي 2014/4/8-1 بخصوص التعديل على البند رقم 33/78 ضصفحة 33/4 من الجداول المسعرة والخاصة بتوريد وتركيب مولد كهربائي ديزل وكذلك فئات اسعار البنود المكررة وعدم تداخل اعمال المناقصة موضوع البحث مع العقود الجارية وعدم استخدام جداول العمالة والمعدات الا في اضيق الحدود.

الموافقة على تمديد العقد رقم 19 - م م ج ك- 2011/2010 مشروع نظام وبرامج ادارة المراقبة الجوية الامر التغييري رقم 3 شريطة ان تتطابق اعمال الامر التغييري مع تعليمات المنظمة الدولية للطيران المدني المحدثة والتأكد من انه تم التنسيق مع القطاعات المختلفة بالجهة المنفذة للمشروع وكذلك مع الجهات الاخرى المنفذة للمشاريع المرتبطة بالمشروع محل البحث.

الموافقة على المزايدة 2-2014/2013 مشروع تصميم وتنفيذ وصيانة وادارة واستثمار المحلات التجارية في صالة الترانزيت في مطار الكويت الدولي السوق الحرة شريطة ان يكون كتاب الشركة المؤرخ 2014/12/21 والموضح للمساحات المشمولة بالعقد جزءا لا يتجزأ من مستندات العقد والتزام المستثمر بتصميم وترخيص وتنفيذ وانجاز المرافق وعمل الديكورات والاثاث وتأهيل المخازن القائمة وعمل التجهيزات والخدمات اللازمة حسب المواقع والمساحات والتصاميم والمخططات والمواد الفنية والبرنامج الزمني المعتمد من قبل الجهة وبقيمة لا تقل عن 320.000 دينار كويتي.

عدم الموافقة على احد الموضوعات.

عدم الموافقة على المزايدة 3-2015/2014 استغلال مساحة بغرض الانتفاع بها لتصميم وبناء وتشغيل مبنى للركاب بكامل خدماته ومواقف للسيارات ضمن منطقة مطار الكويت الدولي.

عدم التزام الادارة بالدراسة والتوصية خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية لدى دراسة احد الموضوعات عملا بنص المادة 38 من القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

سادسا: المخالفات المالية

عدم الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة قبل الارتباط وذلك بالمخالفة لاحكام المادتين 13 ،14 من قانون انشاء الديوان رقم 30 لسنة 1864 وتعديلاته الامر الذي يشكل مخالفة مالية طبقا للبند 6 من المادة 52 من ذات القانون وذلك في الموضوع التالي:

المخالفة المالية رقم 80 - 2015/2014 بشأن تمديد العقد رقم 17-2006/2005 مشروع تصميم وتنفيذ وصيانة وادارة واستثمار المحلات التجارية في مطار الكويت الدولي السوق الحرة.

المخالفة المالية رقم 97-2015/2014 بشأن المناقصة رقم 2-2012/2011 العقد رقم 12-2012/2011 تنفيذ وصيانة وزراعة بمطار الكويت الدولي.

عدم الالتزام باحكام المادة 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 وذلك في الموضوع التالي:

المخالفة المالية رقم 125-2015/2014 بشأن مآخذ شابت العقد رقم-11-kia-10-1-Dp-pkg4a بخصوص انشاء ساحات وقوف طائرات مدينة الشحن الجوي الجديدة في مطار الكويت الدولي وصفر مبلغ بالزيادة وقدره 5.337.932 دينارا كويتيا من دون وجه حق.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

انخفاض صرف البلدية على مشاريع التنمية وتحقيق أهداف برنامج عمل الحكومة

أورد ديوان المحاسبة بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي اسفر عنها فحص ومراجعة الديوان البيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظف ببلدية الكويت وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014:

أولا: بيانات الحساب الختامي

- واتضح من بيان الحساب الختامي للبلدية نقص في الايرادات الفعلية عن الايرادات التقديرية ما قدره 11,349,813 دينارا كويتيا بنسبة 45,9 % من المقدر وبلغ وفر المصروفات الفعلية عن المصروفات التقديرية ما قدره 21,327,698 دينارا كويتيا بنسبة 9,4 % من المقدر كما تم تغطية زيادة المصروفات الفعلية عن الايرادات الفعلية البالغة 193,244,115 دينارا كويتيا خصما من الباب الخامس - المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والادارات الحكومية (وزارة المالية - الحسابات العامة) طبقا لمشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لبلدية الكويت عن السنة المالية 2014/ 2015.

ثانيا: بيانات الحساب الختامي للبلدية

1 - انعدام وانخفاض الصرف على الاعتمادات المخصصة ببعض ابواب ميزانية البلدية لتنفيذ المشاريع المقررة لتحقيق الاهداف الواردة في برنامج عمل الحكومة

2- استمرار تضخم ارصدة بعض الحسابات الخارجة عن ابواب الميزانية وبقاء العديد منها منذ سنوات مالية سابقة دون تسوية بالمخالفة لاحكام البند 13 من قواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2015/2014 واكد الديوان ضرورة قيام البلدية باتخاذ الاجراءات التنظيمية والمالية التي تكفل التقيد بالقواعد والتعليمات المالية ودراسة الثغرات القانونية بعقودها ووضع الضمانات الكافية للحفاظ على حقوقها وتحصيل مستحقاتها لدى الغير ومعالجة القصور في نظم الرقابة الداخلية بها واسترداد ما تم صرفه دون وجه حق.

3- عدم ارفاق شهادات تأييد من البنوك لرصيد خطابات الضمان الصادرة لصالح بلدية الكويت وبالمخالفة للتعميم رقم 4 لسنة 2000 بشأن اعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية

ثالثا: فحص ومراجعة حسابات وسجلات البلدية

1- الملاحظات التي شابت الكفالات المصرفية ببلدية الكويت

شابت أعمال استلام وحفظ والافراج عن تلك الكفالات العديد من الملاحظات كما يلي:

- قصور وضعف بعض نظم الرقابة الداخلية في ادارة الشؤون المالية ببلدية الكويت.
- الافراج عن كفالات مصرفية بلغت قيمتها 754,160 دينارا كويتيا لشركة متعثرة في تنفيذ أعمالها دون طلب الادارة المختصة.
- التمديد والافراج عن كفالة مصرفية بلغت قيمتها 375,010 دنانير كويتية لاحدى الشركات بكتب مزورة صادرة باسم بلدية الكويت.
- افراج بلدية الكويت عن كفالتين مصرفيتين بلغت قيمتهما 615,003 دنانير كويتية على الرغم من اتخاذها قرارا بمصادرتهما نتيجة تعثر الشركة في تنفيذ تعاقداتها.
- رفض أحد البنوك المحلية تسييل جزءا من كفالة مصرفية سارية الصلاحية بمبلغ قيمته 908,200 دينار كويتي دون مبرر.
- رفض أحد البنوك المحلية تجديد كفالة مصرفية سارية الصلاحية بلغت قيمتها 424,200 دينار كويتي دون مبرر.
- فقدان العديد من النسخ الاصلية لكفالات مصرفية مقدمة من بعض الشركات والمؤسسات مما ترتب عليه عدم امكانية تحصيل المبالغ المستحقة عليها وقدرها 95,575 دينارا كويتيا.
- اصدار مراقبة المخالفات بالادارة القانونية العديد من كتب الافراج عن الكفالات المصرفية الخاصة بأنظمة السلامة يشوبها التلاعب والتزوير
- عدم تطابق مبالغ بعض الكفالات المصرفية المقدمة لبلدية الكويت مع الوارد بكشوف البنوك
- الافراج عن كفالة مصرفية بقيمة 40,000 دينار كويتي بكتب مزورة ودون علم الادارة المختصة.

وردود العديد من الكفالات المصرفية بكشوف البنوك دون وجود لها بالنظام الآلي المتبع لتسجيل الكفالات بالبلدية.

شعار بلدية الكويت

- قيام البنك المركزي بخصم مبلغ 530000 دينار كويتي من حساب بلدية الكويت بموجب كتاب منسوب لبلدية الكويت يشوبه التلاعب والتزوير.

وأفادت البلدية انه تم احالة الواقعة الى النيابة العامة بتاريخ 2014/12/29 وقيدت برقم 2014/1870 حصر اموال عامة والقضية ما زالت قيد التحقيق وسجلت المديونية على الشركة عهد مبالغ تحت التحصيل حسب التوجيه المحاسبي الوارد الينا من وزارة المالية.

- الملاحظات التي شابت فحص ومراجعة عقود النظافة ورقابة البلدية عليها ومنها:
- صرف مبالغ قدرها 32.918.094 دينارا كويتيا تمثل اعمال نظافة عامة تم اعتمادها دون التحقق من صحة استحقاق صرفها.
- تحميل ميزانية البلدية بمبالغ قدرها 7.164.671 دينارا كويتيا تمثل قيمة توريد شركات النظافة حاويات فرز النفايات غير العضوية.
- الملاحظات المتعلقة بنظام الحضور والانصراف (البصمة) ومنها ما يلي:
- عدم اعتماد نظام الحضور والانصراف للعمالة والسائقين البصمة في جميع عقود النظافة العامة والبالغ قيمتها 2.324.607 دنانير كويتية.
- عدم تقديم كشوف الحضور والانصراف للعمالة الى مشرفي المراكز لاعتمادها بالمخالفة للشروط التعاقدية.
- عدم دقة نظام الحضور والانصراف لبعض شركات النظافة
- الملاحظات الخاصة بنظام تتبع الآليات والمركبات GPS ومنها:
- اصدار البلدية كتب اعتماد نظام تتبع الآليات GPS لبعض الشركات دون التحقق من استيفاء متطلبات اعتماد النظام.
- اصدار البلدية كتب اعتماد نظام تتبع الآليات GPS لبعض الشركات مرفقا بها تقارير فنية غير معتمدة من المختصين.
- عدم تحقق البلدية من مطابقة اكياس النفايات الصديقة للبيئة للشروط والمواصفات التعاقدية.
- عدم فرض وتحصيل الغرامات المستحقة والبالغ قدرها 2.375.394 دينارا كويتيا نتيجة عدم التزام بعض شركات النظافة بتوفير حاويات فرز النفايات غير العضوية بالمخالفة للشروط التعاقدية.
- عدم توفير حاويات فرز النفايات غير العضوية سعة 800 لتر.
- عدم التزام بعض شركات النظافة العامة باستبدال التالف من حاويات جمع النفايات دون تطبيق الغرامات المستحقة في هذا الشأن.
- عدم فرض وتحصيل الغرامات المستحقة نتيجة مخالفة بعض الشركات للشروط التعاقدية.
- عدم قيام البلدية بالمتابعة الجدية والكافية على تنفيذ عقود النظافة.
- تحميل ميزانية البلدية بأعباء مالية تضمنتها عقود النظافة دون الاستفادة منها.
- عدم مراعاة الدقة في مواصفات الآليات بما يناسب طبيعة بعض المناطق.

الملاحظات التي شابت اجراءات تعاقد البلدية مع شركات النظافة العامة ومنها:

- تضمين شروط طرح مناقصات النظافة شرطا يخالف أحكام القانون رقم (37) لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة.
- تعاقد البلدية مع شركات النظافة بمنحها عقدين لبعض الشركات دون أسس موضوعية.

4 - ضياع مبالغ على ايرادات البلدية قدرها -/8.951.933 د.ك نتيجة عدم طرح مزايدات استثمار اللوحات الاعلانية بمحافظتي العاصمة وحولي وأفادت البلدية بأنها قامت بإلغاء وإعادة طرح مزايدتي استثمار مواقع اللوحات الاعلانية في محافظتي العاصمة وحولي لتدني قيمة أعلى العطاءات المقدمة عن القيمة التقديرية ونظرا لما شاب اجراءات إعادة الطرح من مخالفات قامت البلدية بتشكيل لجنة لمراجعة وتدقيق ما اتخذ من اجراءات بناء على توجيهات وزير الدولة لشؤون البلدية وزير المواصلات كما وجه لوقف اجراءات المزايدة حتى تتمكن اللجنة المشار اليها من تنفيذ مهمتها.

5 - قصور وضعف بعض نظم الرقابة الداخلية وعدم تفعيل البعض الآخر.

وأفادت البلدية بأنه يجرى حاليا اتخاذ الاجراءات اللازمة في شأن تعديل اللوائح والنظم المعمول بها

التتمة ص14

ملاحظات شابت عمليات تسلم وحفظ والإفراج عن الكفالات المصرفية

تحميل ميزانية البلدية بأعباء مالية عن عقود النظافة من دون الاستفادة منها

ضياع إيرادات عدة لعدم طرح مزايدات استثمار اللوحات الإعلانية بمحافظتي العاصمة وحولي

عدم إدخال البيانات الخاصة بالإدارة والموظفين في النظم الآلية المتكاملة للخدمة المدنية

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

استمرار بقاء أرصدة حسابات للبلدية تخص سنوات سابقة من دون تسوية

تتمة المنشور ص13

كالمرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1978 بشأن لائحة انظمة السلامة واعادة النظر في تعديل رسوم الخدمات التي تقدمها البلدية كما انه جار وضع آلية بمعرفة فريق العمل الخاص بجرد وحصر الكفالات البنكية والمشكل بالقرار رقم (2015/027) بتاريخ 2015/5/3 وذلك فيما يتعلق بتداول الكفالات المصرفية وسيتم تلافي الثغرات الموجودة في تداول الكتب مع الادارات المختلفة والجهات الخارجية من خلال عقد تطوير أرشيف البلدية المتضمن برنامج الترسل الداخلي والذي تتم فيه المراسلات بين الادارات الكترونيا. كما انه جار العمل في ادارة التطوير والتدريب على إعداد هيكل تنظيمي لكافة الادارات يراعى فصل اختصاصات كل مراقبة وكذلك عقد اجتماعات دورية بالادارة المالية تشمل جميع المراقبين ورؤساء الاقسام يكون الهدف منها التنسيق لحل المعوقات الموجودة اضافة الى انه سيتم عمل تدوير شامل بكافة المراقبات. كما انه يتم التدقيق على التقارير المالية الشهرية وتسجيل الاشعارات الواردة من البنك المركزي اولا بأول إلا انه احيانا لا يتم ذلك لظروف إقفال السنة المالية 2015/2014 والذي يمتد حتى 2015/5/31 والذي يتسبب في زيادة حجم العمل وجار تفعيل نظام الربط الآلي مع البنك المركزي ويتم حاليا اجراء كافة القيود النظامية للكفالات التي ترد للبلدية وكذلك التجديدات بمعرفة مراقبة المحاسبة العامة كما تم مطابقة ما ورد الينا من كشوف البنوك وجار استكمال باقي المطابقات مع البنوك.

رابعا: فحص ومراجعة شؤون التوظف للبلدية

1 - صرف مبالغ قدرها 22.761/- د.ك من دون وجه حق نتيجة قصور وتأخر البلدية في إصدار قرار انهاء خدمة احد العاملين والمنقطع عن العمل منذ ما يقرب من عامين.

وأفادت البلدية بأن الموظف المشار اليه انقطع عن العمل وقامت ادارة شؤون الموظفين بتحرير امر وقف صرف الراتب لبحث الموضوع وأحيل الموضوع الى الادارة القانونية للتحقيق في سبب تراكم المديونية خلال فترة الانقطاع وانتهى التحقيق بمجازاة الموظف المسؤول بتخفيض راتبه بمقدار الربع لمدة (3) اشهر وتم تنفيذ ذلك بالقرار الاداري رقم (2014/409) بتاريخ 2014/8/31 وقامت البلدية باتخاذ اجراءاتها لاسترداد قيمة المديونية كما تم صياغة وإعداد تعميم اداري يقضي بإلزام المسؤولين بضرورة الابلاغ عن حالات الانقطاع عن العمل بأقصى سرعة تلافيا لتراكم أية مديونيات مستقبلا على ان يتم مساءلة من يخالف مضمون التعميم.

2 - عدم قيام البلدية بإدخال البيانات الخاصة بالإدارة والموظفين بالنظم الآلية المتكاملة للخدمة المدنية بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (52) لسنة 2008 بشأن تحديث واستخدام بيانات النظم الآلية المتكاملة للخدمة المدنية والمراسلات الصادرة للديوان.

وأفادت البلدية بأن السبب الرئيسي في تلك الملاحظات يرجع الى ان بعض الوحدات الادارية لم يوضع لها رمز على نظام الخدمة المدنية وبذلك كان يصعب على الادارة تسكين بعض الموظفين لتلك الوحدات التي لم يتم ترميزها وبعد التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية تم الانتهاء من ترميز تلك الوحدات وتعديل بيانات الموظفين طبقا للترميز الجديد.

خامسا: الملاحظات المستمرة

1 - الملاحظات التي شابت تعويض إحدى الشركات المستثمرة في قسائم العارضية الحرفية بمبلغ 6.702.200/- د.ك وتحميل المال العام بمبالغ كان يمكن تجنبها.

2 - الملاحظات التي شابت اجراءات البلدية في تخصيص المركبات الحكومية ومنها:

- تخصيص سيارات لموظفي البلدية تخصيصا عاما للاستخدام الفردي بالمخالفة للتعميم رقم (1) لسنة 1994 بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية مما حمل ميزانية البلدية بأعباء مالية كان يمكن تجنبها.
- عدم وجود سجل متابعة الحركة اليومية للمركبات لبعض المركبات وعدم انتظام السجل للبعض الآخر.
- ضعف اعمال الرقابة في البلدية على بعض السيارات مع سائق والموزعة في مختلف المحافظات.

3 - عدم فرض وتحصيل الغرامة المستحقة على الشركة المنفذة لعقد المناقصة رقم (21-2012/2011) بشأن خدمات تنظيف مباني البلدية نتيجة لعدم التزامها بتركيب اجهزة البصمة وبالمخالفة للشروط التعاقدية.

4 - ضعف وقصور بالتشريعات وعدم تطوير اللوائح المعمول بها بالبلدية.

5 - الملاحظات التي شابت عقود المناقصات (17-2009/2008) (14-2009/2008) (13-2009/2008) تجميل وتطوير ساحات بعض المناطق:

- تقاعس البلدية عن توقيع الغرامات المستحقة نتيجة عدم التزام المقاول بما ورد ببعض الشروط والمواصفات الخاصة فيما يخص اعتماد الجهاز الفني لعقد المناقصة (17-2009/2008) واعتماد العمالة لعقد المناقصة (14-2009/2008).
- تحميل المال العام أعباء اضافية تقدر بـ 221.680 د.ك نتيجة عدم اتخاذ البلدية الاجراءات اللازمة بتعديل أسعار بعض المواد الواردة بالمناقصة (17-2009/2008).
- تعارض قرارات لجنة المشتريات بشأن تمديد عقد المناقصتين (17-2009/2008) (14-2009/2008) ولمدة (90) يوما مما اعفى المقاول من غرامات التأخير.

6 - تراخي البلدية في متابعة ما جاء بقرارات المجلس البلدي الخاصة بإنشاء مواقف سيارات تابعة لمجمع تجاري.

المجلس البلدي

البلدية تراخت في متابعة قرارات المجلس البلدي الخاصة بإنشاء مواقف سيارات تابعة لأحد المجمعات

7 - غياب التنسيق بين البلدية ووزارة المالية فيما يخص قرار المجلس البلدي رقم (919/15/2007).

8 - الملاحظات التي شابت تنفيذ عقد المناقصة (2-2009/2010) انشاء وصيانة مبنى المختبر المركزي لفحص وتحليل الاغذية ومبنى ادارة الاغذية المستوردة بالشويخ.

9 - استمرار صرف مكافأة تشجيعية بدل شاشة بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (28) لسنة 2006 بشأن منح الموظفين الكويتيين العاملين على الشاشات بالجهات الحكومية مكافأة تشجيعية مما ترتب عليه صرف مبالغ من دون وجه حق بلغ اجمالي ما تم حصره منها خلال السنة المالية 2015/2014 مبلغ 80.820/- د.ك.

10 - استمرار صرف بدل سكن لبعض موظفي البلدية بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (142/1992) بشأن إسكان القضاة وأعضاء النيابة العامة وإدارة الفتوى والتشريع وتعديلاته مما ترتب عليه صرف مبالغ من دون وجه حق بلغ اجمالي ما تم حصره منها خلال السنة المالية 2015/2014 مبلغ 31.218/- د.ك.

سادسا: الرقابة المسبقة

تم دراسة وبحث عدد (30) موضوعا لبلدية الكويت من مختلف الوجوه المالية والقانونية والفنية خلال السنة المالية 2015/2014 ما بين مناقصة عامة او محدودة وممارسات وعقود توريد وشراء وعقود استشارية وارتباطات بأوامر تغييرية او تمديد او تجديد عقود وقد بلغت جملة تلك الموضوعات مبلغ 54.759.148/774 د.ك.

واهم الملاحظات التي اسفرت عنها رقابة الديوان المسبقة:

1 - رد أوراق بعض الموضوعات.

حيث تم خلال السنة المالية 2015/2014 رد اوراق عدد (10) موضوعات للبلدية من بينها تفعيل النظام الآلي لجمع وفهرسة وإدارة المعايير والمواصفات الحكومية.

2 - ملاحظات وتوجيهات ذات اهمية خاصة ومنها:

- مشروع تنفيذ البنك المروري - المرحلة الثانية.
- مناقصة رقم (8-2014/2013) الخاصة بأعمال تجميل داخل مدينة الكويت.
- المناقصة رقم (22-2013/2012) تشغيل وصيانة واصلاح الخدمات الفنية في الاسواق والساحات والشواطئ في دولة الكويت.
- المناقصة رقم (18-2012/2011) الخاصة بإنشاء وانجاز وصيانة المبنى الاداري رقم (2) بالشهداء.
- مشروع تطوير الدراكيل.
- المناقصة رقم (21-2013/2012) استكمال اعمال العقد رقم (25-2004/2003) الخاصة بإنشاء وانجاز وصيانة مبنى فرع البلدية بمحافظة العاصمة.
- المناقصة رقم (8-2015/2014) الخاصة باستئجار مركبات متنوعة مع سائق ووقود لبلدية الكويت.
- المناقصة رقم (20-2013/2013) الخاصة بأعمال تطوير وتجميل الساحات والأسواق في محافظتي العاصمة وحولي.

3 - عدم التزام البلدية بالدراسة والتوصية خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة (38) من القانون رقم (37) لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

4 - عدم التقيد بأحكام المادة 43 من القانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية قيمة السعر الذي ترسي به المناقصة.

5 - طول مدة بقاء بعض الموضوعات بالبلدية بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية او موافقة لجنة اختيار البيوت الاستشارية وقبل عرضها على الديوان الامر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل البلدية.

سابعا: المخالفات المالية

من بين تلك المخالفات عدم الالتزام بأحكام المادة 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 وذلك في الموضوعات التالية:

1 - المخالفة المالية رقم 123-2015/2014 بشأن خصم مبلغ 530,000 دينار كويتي من حساب بلدية الكويت لصالح احدى الشركات بموجب اشعار مدين من بنك الكويت المركزي.

2 - المخالفة المالية رقم 41-2015/2014 بشأن التحقيق المقيد برقم 2011/139 والتحقيق المقيد برقم 2013/72 حصر تحقيقات الادارة القانونية بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي للبلدية للسنة المالية 2010/2009.

3 - المخالفة المالية رقم 124-2015/2014 بشأن تزوير كتاب تسييل الكفالة رقم (lgc 000111005619) ببلدية الكويت.

افتتاح معرض مسابقة الكويت للعلوم والهندسة

الزين الصباح: الشباب هم مصدر استثمار الدولة مستقبلا

الشيخة زين الصباح تفتتح المعرض

قالت وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح ان الشباب هم مصدر استثمار الدولة مستقبلا.

واضافت الشيخة الزين في تصريح صحافي على هامش الاحتفال بافتتاح معرض مسابقة الكويت للعلوم والهندسة امس ان المسابقة تعد مصدر الهام للتحصيل العلمي والابتكار وانجاز الاختراعات للشباب من الجنسين واكدت حرص الوزارة على المشاركة في معارض المسابقات العلمية لتقديم الدعم الكمي والنوعي لكل شرائح الشباب من خلال مشروع (مبادراتنا) لدعم المبادرات الشبابية المتميزة التي تعالج قضايا شبابية ومجتمعية وترفيهية وطبية وبيئية تصب في خدمة الكويت.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس إدارة النادي العلمي طلال الخرافي في تصريح مماثل إن اعلان النتائج والفائزين بجوائز المسابقة الـ 63 سيتم الأربعاء المقبل خلال حفل يقيمه النادي لهذا الغرض برعاية وحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى.

وقال ان الفترة المقبلة ستشهد طرح مسابقات جديدة تستهدف كل الأعمار مشيرا إلى أن الدورات الصيفية ستشهد تطورا كبيرا حيث سيتم افتتاح ورش جديدة ومناهج متطورة تستهدف كل الأعمار والمستويات بما يخدم الشباب الكويتي.

ولفت إلى أن النادي سيقدم العديد من المسابقات لمنتسبيه ولطلاب المدارس ولكل فئات المجتمع الراغبين في تلقي العلم بمختلف مجالاته.

بدوره قال الرئيس التنفيذي للمسابقة د. محمد الصفار إن المسابقة شهدت زيادة كبيرة من حيث عدد المشروعات المشاركة التي بلغ عددها 193 مشروعا مقدمة من 213 طالبا وطالبة يمثلون 85 مدرسة متوسطة وثانوية.

وأفاد الصفار بأن 120 مشروعا علميا ستتنافس على جوائز المسابقة الـ 63 مبينا ان هذا العام يعد الأول الذي تم فيه فتح المجال للطلبة غير الكويتيين للمشاركة بالمسابقة التي تضم 20 مجالا علميا.

من جهتها اكدت مديرة برنامج تحفيز المشاركة بالعلوم والتكنولوجيا في إدارة الثقافة العلمية بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي م. منار الراشد حرص المؤسسة على تقديم الدعم السنوي للمسابقة كونها من أهم المسابقات العلمية التي تستهدف شريحة الطلاب دون المرحلة الجامعية وتعليمهم مبادئ البحث العلمي.

لجنة بالبلدي توصي بالموافقة على عقد جسر الشيخ جابر

أوصت لجنة العاصمة في المجلس البلدي بالموافقة على عقد تصميم وانجاز وصيانة جسر (الشيخ جابر الأحمد) الذي يعد الجسر الرئيس في وصلة الصبية المرورية.

وقال رئيس اللجنة العضو د. حسن كمال في تصريح للصحافيين إن اللجنة ستحيل هذه التوصية إلى المجلس البلدي لاخذ الموافقة النهائية في الجلسة بعد المقبلة.

واضاف كمال ان اللجنة اجلت عددا من الكتب المقدمة لها ومنها كتاب العضو عبدالله الكندري بشأن الكتاب الموجه إلى لجنة المناقصات المركزية لمشروع إنشاء وانجاز وصيانة الموقف الشرقي لمبنى مجمع الوزارات.

وذكر ان اللجنة ناقشت أيضا لقاء وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير مع العضو عبدالله الكندري لمناقشة الاختناق المروري وتوصلت إلى ضرورة الاستعجال والتنسيق مع الجهات المعنية لحل تلك المشكلة.

ولفت إلى أن اللجنة وافقت على اقتراح العضو اسامة العتيبي بشأن مخاطبة رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب باعتبار مبنى المجلس البلدي اثرا تاريخيا يخضع للمرسوم الاميري رقم 11 سنة 1960.

معهد الأبحاث يفوز بجائزة البنك الإسلامي للتنمية

أعلن البنك الاسلامي للتنمية فوز معهد الكويت للأبحاث العلمية بجائزته السنوية للعام 2016 في مجال العلوم والتنمية الى جانب مؤسستين أخريين من كل من تركيا وبنغلاديش.

وأوضح رئيس مجموعة البنك د. أحمد محمد علي في بيان أن معهد الكويت للأبحاث العلمية فاز بالجائزة المخصصة لأكثر الإسهامات تميزا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموما.

واضاف ان 27 مؤسسة علمية تقدمت بطلباتها للمنافسة على الفئة الأولى من جائزة العلوم والتقنية التي تمنح للمؤسسات ذات الاسهام المتميز في الجهود الإنمائية العامة باحدى الدول الأعضاء في البنك.

وأكد أن اختيار المعهد جاء تقديرا لإسهاماته العلمية والتقنية والتي كان لها انعكاس إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت والدول الأعضاء الأخرى.

كما اوضح ان شركة (نانو مغنتك لصناعة الآلات العلمية والتجارة المحدودة) التركية فازت بجائزة البنك عن الفئة الثانية المخصصة لأكثر الإسهامات تميزا في التخصصات العلمية المحددة فيما حصل معهد بنغلاديش للزراعة النووية على الجائزة عن الفئة الثالثة المخصصة لأفضل المعاهد العلمية وأبرزها في الدول الأعضاء الأقل نموا.

وسيتم تسليم الجوائز للفائزين في احتفالية خاصة تقام عند انعقاد الاجتماع السنوي الـ41 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية والذي سيعقد هذا العام بمدينة جاكرتا بأندونيسيا خلال الفترة من 18 إلى 19 مايو المقبل حيث سيسلم رئيس مجلس المحافظين الجوائز للفائزين.

محافظة الأحمدي تستضيف حلقات نقاشية شبابية

الشيخ فواز خالد الحمد خلال استقباله عبدالرحمن المطيري

أكد محافظ الاحمدي الشيخ فواز خالد الحمد ان الكويت لا تألو جهدا في تفعيل مشاركة الشباب ببرامجها وخططها التنموية الحالية والمستقبلية

واشار المحافظ خلال استقباله المدير العام للهيئة العامة للشباب عبدالرحمن المطيري الى المشروع التنموي الذي اطلقته محافظة الاحمدي مطلع العام الماضي تحت شعار (محافظتي اجمل) والذي يشمل مسارا رئيسيا لتفعيل دور الشباب في المجتمع.

من جانبه قال المطيري انه عرض خلال اللقاء مشاركة المحافظة في تنظيم حلقات نقاشية لتعزيز مشاركة الشباب والتعرف على آرائهم وتطلعاتهم وتوجهاتهم حتى تكون الهيئة مساحة لابراز ابداعات الشباب واحتواء واحتضان مهاراتهم وطاقاتهم. وذكر ان الفاعل الاساسي في الهيئة هو الشباب حيث تهدف الحلقات النقاشية الى معرفة تطلعاتهم كون البرامج والمشروعات لا يمكن تنفيذها من دون مشاركتهم.

واضاف ان تلك الحلقات ستنظم في محافظات الكويت الست لافتا الى التفاعل الكبير من قبل المحافظين تجاه الاهتمام بالشباب حيث ستتم دعوات المشاركة عبر المحافظة للشباب من الفئات العمرية المختلفة اضافة الى الخريجين والموظفين والعاطلين عن العمل وذوي الاعاقة من الشباب بهدف تعزيز مشاركة الجميع.

الكويت تعرض تجربتها في إعداد الخطط التنموية

د. خالد مهدي

استضاف المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية اللقاء الـ20 للمسؤولين الفنين عن اعداد الخطط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية امس

وقال الأمين العام للمجلس د. خالد مهدي ان اللقاء يفتح المجال لتحقيق الاستفادة المرجوة من تجارب دول الخليج في مجال اعداد الخطط التنموية ويستعرض التجربة الكويتية في مجال اعداد الخطط التنموية.

وبين مهدي ان هذا اللقاء جاء تأكيدا لأهمية الخطط في دعم وتفعيل مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون خاصة في ضوء الظروف الاقليمية والعالمية التي تؤثر على دول الخليج والمتمثلة في الانخفاض الحاد لاسعار النفط وما نتج عنه من انخفاض الايرادات النفطية لدول مجلس التعاون.

واشار الى ان الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل يعد تحديا خطيرا من الممكن ان تواجهه معظم دول الخليج لما له من تهديد للقدرة على الاستمرار في توفير متطلبات الشعوب.

وذكر انه سيتخلل اللقاء ورشة عمل تتضمن عرضا مرئيا عن تجربة الكويت في استخدام المؤشرات التنافسية في خطط التنمية السنوية وعرضا مرئيا للنظام الآلي لاعداد الخطط السنوية بالاضافة الى عرض مرئي للنظام الخاص بمتابعة مشاريع الخطط التنموية وزيارات ميدانية لمواقع بعض المشاريع الاستراتيجية ضمن الخطة الانمائية الكويتية.

النكاس: إطلاق المرحلة الأولى من أنظمة شارك برأيك لتطوير الخدمات المقدمة لنواب الأمة

دشنت إدارة تقنية المعلومات التابعة لقطاع المعلومات والتوثيق بالأمانة العامة لمجلس الأمة خدمة الأجهزة الذاتية للمشاركة بالاستبيانات وذلك بتوجيهات من الأمانة العامة وقطاع المعلومات سعيا الى تطوير الخدمات التكنولوجيه المقدمة إلى أعضاء مجلس الأمة وموظفي الأمانة.

وأعلن مدير إدارة تقنية المعلومات م.حسين النكاس أنه قد تم تنفيذ المشروع بالكامل بواسطة الإدارة باستخدام أجهزة الخدمة الذاتية والتي تم توفيرها في عدد من المواقع المختلفة بالأمانة العامة والتي تسهل استخدام هذه الأجهزة والمشاركة بالرأي بكل حرية.

وأضاف النكاس أنه قد تم تنفيذ عدد من الاستبيانات بالتعاون مع قطاعات مجلس الأمة المختلفة حيث تم تنفيذ ستة استبيانات منها استبيان لقطاع الموارد البشرية وقطاع الخدمات وآخرها الاستبيان الخاص بالجلسات الحوارية الخاصة بقطاع الإعلام.

وبين النكاس حرص الأمانة العامة على أهمية تطوير الخدمات المقدمة بالأمانة العامة ومنها تنفيذ هذه الاستبيانات والمشاركة بالرأي في حال تقدم السادة الأعضاء أو أحد قطاعات الأمانة العامة بالرغبة بتنفيذ استبيان الرأي مشيرا إلى أنه بعد أن يتم الانتهاء من الاستبيان ترسل البيانات المجمعة الى إدارة التوثيق والمعلومات وذلك لاستخراج النتائج.

حسين النكاس

ونوه مدير إدارة تقنية المعلومات إلى أن استخدامات أجهزة الاستبيان وشارك برأيك أو بما يسمى (الكيوسك KIOSK) تمثل المرحلة الأولى وإن المرحلة الثانية للمشروع ستتمثل بأن تتيح للمستخدم استخدام الأجهزة الذكية والأجهزة المحمولة مثل IPad.

من جهه آخر قالت منار السميري من قسم تطويرالأنظمة والمسؤولة عن نظام شارك برأيك والاستبيانات إن هذا النظام قد تم تصميمه وتنفيذه بقسم تطوير النظم وقد اخذ بعين الاعتبار أن يكون النظام مرنا ومواكبا للمتطلبات المستقبلية الواردة من قبل القطاعات في حال الرغبة بتنفيذ استبيان وقد روعي ألا يستغرق المشارك وقتا طويلا لإبداء الرأي.

صورة لجهاز شارك برأيك

«واثق» يشارك في مؤتمر مناهضة العنف ضد الأطفال

رشا الفارس

اعلنت اللجنة المنظمة لمشروع غرس مبادئ الثقة بالنفس لدى طلبة المدارس الحكومية (واثق) عن انها ستشارك في المؤتمر الاقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الاطفال الذي سينطلق اليوم الاثنين برعاية وزير الصحة د. علي العبيدي ويستمر ثلاثة ايام.

وقالت عضو اللجنة العليا للمشروع ورئيس لجنة الاعلام الخارجي والانشطة رشا الفارس ان (واثق) سيقدم في افتتاح المؤتمر الذي يحمل شعار (حماية الاطفال في الدول العربية الفرص والتحديات) اوبريتا فنيا بعنوان (بسمة امل).

وذكرت ان (واثق) سيقدم ايضا ورشة العمل الخامسة في المؤتمر بعنوان (التعامل المدرسي مع حالات العنف ضد الاطفال) من تقديمها وتقديم دامل الدويلة كما سيتم تنظيم حلقة نقاشية ضمن اعمال المؤتمر بعنوان (البدائل التربوية للعقاب الجسدي.مقارنة شرعية وثقافية).

واشارت الى ان (واثق) سيشارك ب(بوث تعريفي) يستمر على مدى ايام المؤتمر لشرح رؤية واهداف المشروع ولابراز انجازاتة وانشطتة ودور المعلمين والمتعلمين المشاركين في المشروع.

مهرجان المونودراما يكرم الفنان سعد الفرج

بدأ مهرجان الكويت الدولي للمونودراما فعالياته مساء امس الاول والذي تحمل دورته هذا العام اسم الفنان الكبير سعد الفرج.

وقال الأمين العام المساعد لقطاع الثقافة في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب محمد العسعوسي لكونا على هامش افتتاح المهرجان الذي يستمر حتى 23 أبريل الجاري إن المهرجان أثبت نجاحه على المستويين العربي والمحلي لاسيما أنه جاء ليسد فراغا مسرحيا وثقافيا في الكويت حيث إن المونودراما فن راسخ وله مريدوه موضحا أن استمرارية هذا المهرجان دليل على اهتمام الكويت بالأعمال المسرحية وتشجيعها.

من جهة أخرى قال الأمين العام المساعد لقطاع الفنون في المجلس د. بدر الدويش إن دورة المهرجان لهذا العام تحمل اسما فنيا كبيرا هو الفنان سعد الفرج الذي يعبر بأعماله الفنية عن ضمير وإرادة الشعب ويستحق أن يكون «ممثل الشعب» لإثرائه الحركة المسرحية في الكويت خلال 58 عاما من العطاء الفني حيث ترك إرثا خالدا من الأعمال المسرحية التي لا تنسى في تاريخ الكويت.

من جهته أعرب الفنان سعد الفرج في كلمته عن سعادته بهذا التكريم والاحتفاء مؤكدا انه لولا دور زملائه وجميع المشاركين معه في رحلته الفنية لما حقق أي نجاح.

وقامت مجموعة من الفنانين وهم هيفاء عادل ومحمد جابر وجمال الردهان وغانم السليطي باستذكار أهمية أعمال الفنان سعد الفرج والقيمة الفنية العظيمة التي أضافها للساحة الفنية مؤكدين أنه رمز للموهبة والتواضع الجم.

جانب من تكريم الفرج

الوفيات

● **فاطمة براك خلف براك الشلاش، زوجة: فهد حمد الأذينة، 52 عاماً، (شيعت)**، رجال: سلوى، ق12، ش6، م33، تلفون: 50587222، نساء: سلوى، ق12، ش1، م100، تلفون: 99723336

● **عطور محمد الجدوع، أرملة: بندر قنوان المطيري، 73 عاماً، (شيعت)**، العمرية، ق3، الشارع الأول، م15، تلفون: 99877665 - 99068996

● **عتيق راشد سلطان العتيبي، 76 عاماً، (شيع)**، جنوب السرة، السلام، ق4، ش412، م7، تلفون: 97705555 - 51258585

● **مريم مبارك العيسى، أرملة: حمود فهد العيسى، 78 عاماً، (شيعت)**، رجال: الفيحاء، ق8، ش88، م17، تلفون: 55092192، نساء: النهضة، ق1، ش109، م21، تلفون: 66614155

● **مندني محمد هاشم يتيم، 86 عاماً، (شيع)**، حسينية القائم، الرميثية، ق3، مقابل مدرسة ملا حسن الكندري، تلفون: 97375737

● **مرتضى محمد علي حسين مقدس، 75 عاماً، (شيع)**، رجال: الحسينية الجديدة، شرق، بجانب بنك الكويت الوطني، المبنى الرئيسي، العزاء اعتباراً من الاثنين 2016/4/18، تلفون: 22418664، نساء: النزهة، ق1، ش12، م17

● **ليلى خلف موسى، أرملة: ذياب ناصر الجبرين، 63 عاماً، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: العارضية، المحدود، ق9، ش6، ج1، م9، تلفون: 65844488، نساء: صباح الناصر، ق5، ش37، م23، تلفون: 99797397

● **عبدالأمير حسين محمد الفيلي، 76 عاماً، (شيع)**، رجال: ديوان الشواف، الدسمة، ق3، ش القاهرة، م3، تلفون: 99605757، نساء: الرميثية، ق8، ش أسامة بن زيد، م5، تلفون: 99661992

● **علي ناصر علي الصايغ، 13 عاماً، (شيع)**، رجال: الحسينية الجعفرية، منطقة الصوابر، بجانب مسجد الإمام الصادق، تلفون: 22552534، نساء: المنصورية، ق1، ش13، ج15، م1، تلفون: 50908999

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:56
الشروق	05:19
الظهر	11:47
العصر	03:22
المغرب	06:16
العشاء	07:37

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع